

مازق النظام المصري ووضع الجيش

لا يمكن فهم الأحداث الجارية في مصر من افالة الفريق صادق والوضع القلق في الجيش المصري الى مسألة « الفتنة الطائفية » الأخيرة ، إلا بارتباطها بالمازق الذي يعيشه النظام المصري في حل المسألة الوطنية وتحرير الأراضي المحتلة ..

فبعد خمس سنوات ونصف استنفد النظام المصري كل التجارب والأساليب وقدم مختلفا التنازلات والتراجعات ، وقدم مختلف الاعذار والأسباب لتأجيل مستمر لتحرير الأراضي المحتلة .. هذا ما جعل النظام « حاصرا بـ فقط جهازي متصاعد يتخذ تعبيرات مختلفة ، من انفجار صراعات جهادية (كالانفاضة الطلابية في العام الماضي) الى أزمات داخل المؤسسة السياسية الحاكمة ..

فالعجز عن الحرب من ناحية ، والطريق المسدود الذي وصلت اليه مشاريع التسوية السلمية من ناحية أخرى .. كل ذلك يضغط على الطبقة الحاكمة فيجعلها تتخطى مواقفها وقراراتها ، وتتعدد ميا بينها « الاجتهادات » ، وتكثر الصراعات بالرغم من الاتجاه العام في التراجعات الذي يحكمها ..

هنا تتضح حدود الخلاف الذي انفجر بين الفريق صادق والسادات حول تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي . فقرار طرد الخبراء والمستشارين العسكريين الأمريكيين كان يمثل انتحاشا عاما للبورجوازية الحاكمة في التراجع من أجل تسوية سلمية تجد مفتاحها مع أمريكا .. وكان كبار ضباط الجيش المصري يدفعون بهذا الاتجاه ، ويوترون العلاقة مع الخبراء والمستشارين حتى كان قرار السادات بإبعادهم .. وكان واضحا ان قرار السادات تم تحت ضغط كبار ضباط الجيش ، ولكن لم يكن هذا القرار مرتبطا فعليا بأي مشروع أمريكي محدد لتسوية سلمية ، كما تأمل الطبقة الحاكمة ، إنما كان يمثل تراجعا من تراجعاتها العديدة دون أن تجد بالمقابل أي حل قريب .. فالولايات المتحدة الأمريكية كانت قد عبرت (باستهزاء) عن أحد شروطها بجلاء الوجود العسكري السوفياتي عن مصر ، ولكن التصلب الأمريكي كان يظهر دائما أبعد من ذلك ، فهو يريد « الاستسلام الكامل » وهو لا يريد الضغط على إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة ، فإسرائيل القوية المحتلة لا راضي عربية أفضل ضمان للمصالح الأمريكية بدلا من القورط الأمريكي المباشر . ومن هنا طرد الخبراء السوفيات وكنه « هدية محانية » قدمها النظام المصري دون أن يحصل بالمقابل على أي حل أو أي وعد رسمي أمريكي محدد بحل قريب ..

أما الانفتاح على أوروبا (إقتصادا وسلاحا) فقد بدأ انه محدود ، ولا يقدم حلا فعليا ، فأوروبا غير قادرة على ذلك بالرغم من مشروع السوق الأوروبية المشتركة تجاه أزمة الشرق الأوسط وتأييد أوروبا قرار مجلس الأمن وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة الذي اعتبره الحكم المصري موقفا « معتدلا أو حياديا أو عادلا » !

فأوروبا الغربية يهيمها أكثر ما يهيمها فتح القناة وتأمين مصالحها في المنطقة التي تحاول الامبريالية الأمريكية أن تبتلعها .. أو أن تجعلها هامشية ..

ولم يبق من « أمل » أمام النظام المصري إلا وعد أمريكي غير محدد بأن انتظروا ما بعد معركة انتخابات الرئاسة وفوز نيكسون فيقوم الرئيس الأمريكي بمبادرة جديدة ..

(هذا الوعد هو الذي جعل هيكيل يخطئ توقيت طرد الخبراء السوفيات ، حتى أنه قال بعد أن كتب سلسلته الشهيرة التي مهدت للقرار أنه كان يتوقع أن يكون ذلك في أواخر هذا العام بعد انتهاء الانتخابات الأمريكية !)

هذه المرواحنة في الحلقة المفرغة التي كان يسميها هيكيل « حالة الاحراب واللاسلم » وضعت الطبقة الحاكمة المصرية في أزمة حادة .. فلا طرد الخبراء السوفياتي شجع الأمريكيين على حل عملي ، ولا يبدو أن في الأفق حلا قريبا .. وسط هذا المازق كان الوضع الجماهيري يعبس عن نفسه بنشئ أساليب التعبير التي يملكها ، مما يجعل الحركة الشعبية في حالة تآمر واختيار لا بد أن يفرز تحركا ما .. أو يتفجر في انتفاضات طلابية وشعبية ..

وهذا ما يربع الطبقة الحاكمة ويخيفها ..

وينعكس هذا الوضع أيضا على الجيش .. فالجيش ، بالرغم من أنه العمود الفقري للنظام ، تنعكس في داخله حدة الصراع الوطني والطبقي للجماهير المصرية ، وتظهر فيه تناقضات ما بين كبار ضباط الجيش والضباط الشباب ..

وقد ازداد عدد الضباط الشباب بعد هزيمة ٥ حزيران والتحق عدد

كبير من المتخرجين الجدد من الجامعات منتظرين أن يلعبوا دورهم الوطني لتحرير الأرض ، وهؤلاء الضباط الشباب الجدد لم يحصلوا بعد على الامتيازات التي حصل عليها « ضباط الهزيمة » ، ولم يستطع النظام أن يستوعبهم كاملا ، وهو باستمرار يعدهم بالمعركة وبالصبر ، حتى يحين موعدها ، وكان لبعض هؤلاء الضباط علاقة بالحركة الطلابية وبما يوج فيها من تيارات سياسية ووطنية وديموقراطية .. وقد ازداد تملل هؤلاء الضباط الشباب في الفترة الأخيرة ، وبدأت ظواهر مقلقة تحدث بينهم ، فهم يطالبون بالقتال وبالحل ، وأكثر من ذلك بدأت تظهر بينهم بوادر غريبة من التمرد على « الانضباط العسكري » .. لقد أخذوا يتحدثون وأحيانا بصوت عال ، عن المازق ، وعن ضرورة الحسم ، وعن القتال ..

وأخذ الضباط الشباب يطرحون بعض الاسئلة المحددة : لماذا طردنا الخبراء السوفيات ما دمت لا نملك البديل ، اذا كان الأمريكيون لا يقدمون لنا حلا ولا يضغطون على إسرائيل فلماذا ننتظر منهم هذا الحل ، لماذا لانضرب مصالحهم في مصر نفسها ، نقولون اننا لا نستطيع ، لماذا لا نستطيع ، وماذا نفعل سوى أن نتقدم لهم التنازل تلو التنازل ونفتح الباب دائما لهم .. ونقول بعد ذلك انهم لا يقدمون لنا حلا ؟

تساؤلات كثيرة بدأ الضباط الشباب يطرحونها .. وبدا هذا التناقض بين الضباط الشباب الوطنيين ، وكبار الضباط يعبر عن نفسه بتعبيرات مختلفة . ووجد السادات نفسه من جديد امام المازق .. فما هو الجيش الذي يرتكز عليه حكمه والذي أصبح دوره السياسي متزايدا ، وما هي الخلافات تنفجر داخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أصبحت اجتماعاته هي المكان الذي تنفجر فيه « الأمور والسياسات المصرية » ..

ها هو الجيش في وضع قلق وغير متضبط . وفي نفس الوقت كان الفريق صادق قد أخذ يلعب دورا سياسيا اكبر من حجمه كقائد للجيش ، حتى أنه أصبح خطرا على مركز نفوذ السادات في السلطة ، وأخذت تتجمع كثير من القوى اليمينية والدينية (الاخوان المسلمون) حوله ، كما أنه كان يلتقي بالقذافي في ليبيا على أكثر من صعيد ، ويحتفي بالتيار الليبي ويسند منه نفوذا فوق نفوذ .. (والتيار الديني عموما يشهد الآن انتعاشا ملحوظا ، وقد عاد الاخوان المسلمون الى النشاط يستمدون من اتجاهات العقيدة القذافي الدينية شرعيتهم الجديدة ..)

على هذا الصعيد حدث الافتراق والصدام ، فالسادات يريد تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي كوسيلة ضغط امام الأمريكيين الذين ام يقدموا له شيئا حتى الآن .. والفريق صادق يريد الاستمرار في قطع العلاقات (فالاتحاد السوفياتي ان يقدم أي حل ولا فائدة ترجى منه ومعنى ذلك انه لا بد من الاعتماد على الحل الأمريكي وحده مهما كان موقف الأمريكيين الآن) ..

تلك هي حدود الاجنحة في النظام المصري وخلافاتها الأخيرة : كان الفريق صادق يمثل أكثر الاجنحة تشددا في العداء للاتحاد السوفياتي ، وأكثر الاجنحة يمينية في البورجوازية المصرية الحاكمة التي تريد العودة الى العلاقات الرأسمالية القديمة بالتعاون مع الغرب وأمريكا ..

وكان السادات يمثل نقطة التوازن في التناقضات القائمة بينها ، وانعكاس التناقض الرئيسي مع الجماهير المصرية عليها ..

كان السادات يقدم لها « حلا مؤقتا متوازنا » في الظروف الحالية وهذا « سر » انتصاره على الفريق صادق !

وأذا كان الفريق صادق قد أقبل ، وأبعد عن قيادة الجيش ، إلا أن « جناحه » يضرب بجذوره في صلب النظام المصري ومصالح الطبقة الحاكمة فيه ، فالترافع هو الطريق الوحيد الذي تملكه طبقة لا تقوم مصالحها إلا بالخوف من حرب التحرير الشعبية ومن يقظة الجماهير المصرية السياسية والوطنية ، والا بالبحث عن تسوية سلمية تنقذها من الأزمة الخائفة ..

ومرة أخرى لا تملك هذه الطبقة إلا البحث من جديد عن التسوية السلمية عبر الوساطات والضغط الجديدة في ذم من الأخبار عن مبادرة أمريكية جديدة .. وساطة تونسية من ناحية ، وتهديد « بحرب استنزاف » من ناحية ثانية ، خاصة وأن معارك الحدود السورية أخذت تتصاعد وتبدو « شبيهة مستمرة » في هذه الفترة ..

لا يمكن الانتظار أكثر من ذلك ، فالأوضاع داخل الجيش تزداد بكل الاحتمالات ، والضباط الشباب منتمون (عندما قامت إسرائيل بعدوانها الكبير الأخير على جنوب لبنان ، طالب ضباط شباب بتحريك الجبهة المصرية) ، والجماهير المصرية لم تعد تحتل الوعر ولا التنازل ، وكلما طال الانتظار بدون تحرك (ولو محدود) انفجرت الازمات .. هذا ما جعل هيكيل يقول في « صراحته الأخيرة » أنه لا بد من « مخاطرة محسوبة » .. ضغط عسكري بهدي الأوضاع الداخلية من ناحية ، ويضغط على الأمريكيين من ناحية أخرى ، عليهم يسرعون في تحقيق تسوية سلمية !

في ظل هذا الوضع جاءت أحداث « الفتنة الطائفية » التي لم تعرف مثلها مصر في تاريخها الحديث .. وهذا يستحق معالجة مستقلة ..

في هذا العدد:

- أسباب الطائفية في مصر .
- سياسة الجبهة الوطنية في الصين .
- أزمة التعليم في لبنان : من حركة الطلاب إلى حركة الجماهير .
- اضرب عمال معامل غندور : اليتيمة ودعم الحركة الشعبية كليلان بفرض تحقيق المطالب .

بيروت - الاثنين ١٢/٤ - العدد ٩٨ - السنة الثالثة عشرة - الشمن ٢٥ قرشاً بـ ١٩٧٢ - ٤/١٢/١٩٧٢ - ٥٩٨ - AL-HOURRIAH - N° 598

نحو تحديد العلاقة بين المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر العربي



رابطة الدفاع اليهودية في باريس تهدد طلبه فلسطين

قامت «رابطة الدفاع اليهودية» الصهيونية الإرهابية بنوجيه تهديد بالقتل إلى أحد أعضاء الهيئة الإدارية لفرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في باريس بوصفها رسالة بهذا المعنى على سيارته ، وقام فرع الاتحاد بإبلاغ الشرطة الفرنسية التي تولت التحقيق .

وجاء هذا التهديد بعد سلسلة من النشاطات الفعالة التي قام بها فرع الاتحاد في فرنسا ضد الحملة المسمورة المنظمة ضد العرب والفلسطينيين في أوروبا .

تقدّ نام فرع الاتحاد بتاريخ ١١/٥ ١٩٧٢ مهرجاناً ضخماً في باريس تحت

وصدر عن المهرجان والمنظمات المشتركة فيه بيان يدعم الحركات الثورية العربية يعلن عن استعداد هذه المنظمات للمساهمة في قضيح المؤامرات الصهيونية والرجعية والإمبريالية التي تحاك ضد حركة التحرر الوطني العربية ، واستنكار الجمهوريين للحملة العنصرية التي تشهدها أوروبا والتي أدت بالمئات الغربية إلى حل فرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين والاتحاد العام لعمال فلسطين وطرد العديد من الفلسطينيين والعرب دون مبرر .

وكان فرع الاتحاد في فرنسا قد نظم قبل ذلك عدداً من المهرجانات الماثلة بالتضامن مع منظمات العالم وتركزت الكلمات التي أقيمت حول استنكار الإرهاب الصهيوني ودعم الثورة الفلسطينية والسلمى إلى كسرت طرق الحصار الاعلامي الذي تفرضه أجهزة الاعلام البرجوازية في فرنسا ، كما نجح الاتحاد بعد نضال طويل في إلغاء قرار كانت اتخذته استنكار المؤامرات الديرة ضد الثورة ووزارة الداخلية الفرنسية بطرد طالب فلسطيني بسبب نشاطاته للقضية .

جماهير البحرين تقاطع الانتخابات الجارية في ظل الحراب الإمبريالية

في سياق محاولات تحديث المؤسسات الاستعمارية في الخليج ، جرت انتخابات المجلس التأسيسي في البحرين . وقد لعبت هذه الانتخابات الجارية في ظل الحراب الاستعمارية وحالة الطوارئ المفروضة منذ عام ١٩٦٥ ، والتي لا يتوافر فيها الحد الأدنى من الحقوق والحريات . وكانت القوى الوطنية في البحرين قد أصدرت عدة بيانات بهذا الصدد استجاب لها أخيراً فريق من المرشحين الوطنيين فاعلنوا انسحابهم ومقاطعتهم . وفيما يلي نص البيان الصحفي المشترك الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي (إقليم البحرين) وجبهة التحرير الوطني البحرانية :

١ - اطلاق الحريات العامة (الرأي ، الصحافة ، التجمع) .

٢ - اطلاق حرية العمل النقابي لكس

٣ - اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المفنيين والمعتقلين .

٤ - إيقاف الملاحقات الباحنية والاعتقال الكيفي .

٥ - رفع حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ ١٩٦٥ .

٦ - ضمان الحقوق السياسية والديمقراطية للمرأة .

٧ - إلغاء مبدأ المناصفة والتميز في المجلس التأسيسي .

٨ - تحديد سن الرشيح بـ ٢٦ ومن الانتخابات بـ ١٨ سنة لكي يتسنى لوسع الجماهير المشاركة الديمقراطية في هذا المجال .

ولقد أكدت القوى الوطنية ان مشروع المجلس التأسيسي ان يختلف كثيراً عن التغييرات التوقية التي مارسها الاستعمار في كل من مسقط وقطر وامارات الساحل التي جاء بها الانحدار الكرتوني بالزبد من الانضباط والاستغلال في وقت تتصارع فيه اعمدة الرجعية على الامتيازات والمناصب ، ضاربة عرض الحائط بكل المطالب الشعبية .

يتسنى للجماهير تكوين التجمعات النقابية للدفاع عن حقوقها والتعبير عن نفسها بكل حرية .

٢ - اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المفنيين والمعتقلين .

٤ - إيقاف الملاحقات الباحنية والاعتقال الكيفي .

٥ - رفع حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ ١٩٦٥ .

٦ - ضمان الحقوق السياسية والديمقراطية للمرأة .

٧ - إلغاء مبدأ المناصفة والتميز في المجلس التأسيسي .

٨ - تحديد سن الرشيح بـ ٢٦ ومن الانتخابات بـ ١٨ سنة لكي يتسنى لوسع الجماهير المشاركة الديمقراطية في هذا المجال .

ولقد أكدت القوى الوطنية ان مشروع المجلس التأسيسي ان يختلف كثيراً عن التغييرات التوقية التي مارسها الاستعمار في كل من مسقط وقطر وامارات الساحل التي جاء بها الانحدار الكرتوني بالزبد من الانضباط والاستغلال في وقت تتصارع فيه اعمدة الرجعية على الامتيازات والمناصب ، ضاربة عرض الحائط بكل المطالب الشعبية .

١ - اطلاق الحريات العامة (الرأي ، الصحافة ، التجمع) .

٢ - اطلاق حرية العمل النقابي لكس

فرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في إيطاليا : لماذا محاولات هدم الوحدة الوطنية ؟

خلفاً لكل مفهوم وبرنامج الوحدة الوطنية التي تسمى كافة فصائل المقاومة وكل جماهير الشعب الفلسطيني على طريق النضال في سبيل تحقيقها ديموقراطيا ، ما زالت بعض العناصر الرجعية في فرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في إيطاليا تمارس دوراً تخريبياً لم تتورع عن مزاولته حتى علنا في نشرتها السمية « ثورنا » .

تقد أخذت هذه العناصر توظف النشرة في الهجوم على كافة القوى الوطنية والديموقراطية بما فيها بعض فصائل المقاومة القاتلة ، وبشكل خاص على الجبهة الشعبية الديموقراطية ، حتى وصل الأمر بهذه العناصر الخربة لإدرا الوحدة الوطنية إلى المطالبة في نشرتهم (تاريخ ١٥ - ١ - ١٩٧٢ - ص ٢) بوضع حد لها (أي للجبهة الديموقراطية) لأنها تقوم في زعمهم « بجملة التهرج والمهاترات على صفحات مختلفة المصحف .. » (كذا) . وليست هي المرة الأولى التي تقف فيها هذه العناصر مواقف تخريبية لا ديموقراطية مماثلة ، فقد حصل خلال أسبوع فلسطين في ١٥

فؤاد يوسف القنبر شهيد الجبهة الشعبية الديمقراطية شهيد الاتحاد العام لطلبة فلسطين

في ليل الرابع والعشرين من ٢٠ ١٩٧٢ خدعت جماهير شعبنا القاضل النقابي « فؤاد يوسف القنبر » عماد ، أثناء قيامه بواجبه الوطني ، مقدما حياته في سبيل نصرة قضية شعبنا .

ولد المتأصل عام ١٩٢٤ في مدينة سلوان - القدس .

تلقى دروسه الابتدائية والثانوية في مدارس القدس حيث رافق منذ صغره بأسة شعبنا .

انحاز إلى صفوف الجبهة منذ اليوم الأول لاتفاق البسار .

برز في تركيا مناضلاً نقابياً ضمن الاتحاد العام لطلبة فلسطين ورابطة الطلبة العرب ، وقد شارك في أعمال المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد العام لطلبة فلسطين ممثلاً زملاءه في فرع تركيا .

طرد من تركيا بعد اعتقاله عام ١٩٧٠ لنشاطه الوطني الواسع ، وتابع النضال في لبنان ، ومن لم غادر لبنان إلى ألمانيا الغربية ، ولم يمض هناك غير فترة قصيرة ، حيث طردته السلطات الألمانية لنشاطه البارز في صفوف العمال العرب . ومن هناك انتقل للعراق حيث استشهد في حادث اصطدام سيارة على طريق الموصل - بغداد أثناء قيامه ب مهمة مكلف بها من قبل الجبهة .

الخلود لشهيدنا التأصل .



نحو تحديد العلاقة

بين المقاومة الفلسطينية

وحركة التحرر العربي

قبل الدخول في أي تقييم مفصل لنتائج « المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية » لا بد أولاً من تعيين المقاييس السياسي الذي سوف تتم عملية التقييم بالنسبة إليه .

هذا المقياس يمكن استنتاجه من طبيعة الهدف الذي انطلقت منه الدعوة إلى المؤتمر أصلاً : تحديد علاقة القضية الفلسطينية راهناً بالموضع العربي ، وتحديد علاقة المقاومة سياسياً وتنظيماً بحركة التحرر الوطني العربية . وإذا كان هذا الهدف يبدو ، للوهلة الأولى ، منصفاً على جملة بدبيات ، فإن وقائع سير المؤتمر والمناقشات التي دارت على امتداد جلساته، قد أثبتت كم هي الحاجة ماسة إلى نقاش البدييات والاتفاق عليها سواء ضمن صفوف حركة المقاومة الفلسطينية أو بين مختلف القوى الوطنية والتقدمية العربية .

وكلية أخرى لا بد من قولها قبل الدخول في تقييم نتائج أعمال المؤتمر : وهي ان الدعوة إلى عقده لم تنطلق - قبل أكثر من ستة أشهر - من مجرد الرغبة الذاتية لعدد من الأطراف الوطنية والتقدمية المنقبة على هامش المؤتمر الشعبي الفلسطيني آنذاك ، بل كانت تفرضها الحاجة السياسية الموضوعية لإعادة النظر في مسار العلاقة التي قامت بين الثورة الفلسطينية ومجمل النضال الوطني الديموقراطي العربي . هذه الحاجة ذاتها كانت تنبع من الظروف الفعلية التي باتت تحيط بالنضال الوطني الفلسطيني بعد ان بلغ مخطط القمع الاسرائيلي والرجعي الأردني حداً من التصاعد افقد المقاومة اهم عناصر قدرتها على التحرك في ساحتها الصدام الرئيسية : الأرض المحتلة من ناحية والشفة الشرقية من ناحية ثانية .

لقد كان طبيعياً ان تتجه بدايات النقاش في المؤتمر نحو التدقيق في الاتفاق الاستراتيجي العام للنضال الوطني الفلسطيني ثم في أهدافه المرحلية الراهنة ، كي يصحح ممكناً في ضوء ذلك تحديد الأسس السياسي ، القابلية والمرحلي في آن معاً ، لصلته بمجمل النضال الوطني الديموقراطي العربي .

على صعيد الاتفاق الاستراتيجي العام انتهى المؤتمر إلى التحديد التالي : « ان حركة التحرر الوطني الفلسطيني ، التي ترفض كافة الحلول الشوفينية ، تناضل بكل أشكال النضال المسلحة والجماهيرية من أجل تحرير كامل التراب الوطني وتصفيّة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني واقامة مجتمع ديموقراطي على أرض فلسطين يتعايش فيه مجموع السكان بغض النظر عن الجنس والدين بحقوق وواجبات متساوية ، ويرتبط هذا المجتمع بنضال الأمة العربية من أجل دولة قومية ديموقراطية موحدة » .

أما الأهداف المرحلية الراهنة للنضال الوطني الفلسطيني فتقدمت تحددت ضمن اتجاهات رئيسية ثلاثة :

١ - إعادة تنظيم المواجهة مع العدو الصهيوني داخل الأرض المحتلة ، والتصدي بالسلح وبمختلف النشاطات الجماهيرية لالة القضاء الاسرائيلية ومحاولات العدو فرض تفويض سياسي مزور على الشعب الفلسطيني واستيعابه ضمن علاقة سلمية مع الكيان الصهيوني .

٢ - النضال لاسقاط الحكم الرجعي الهاشمي العميل من أجل استعادة الساحة الأردنية كمساعدة انطلاقاً طبيعياً وأساسية للثورة الفلسطينية .

٣ - ضمان حرية المقاومة والوجود العسكري والسياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية في جميع الأقطار العربية ، ولا سيما في أقطار المواجهة .

وإذا كان المؤتمر قد استطاع ان يتفق سريعاً على الصياغة الأنفة الذكر تحديداً للاتق الاستراتيجي العام والاهداف المرحلية الراهنة لحركة المقاومة ، إلا أنه عند الاستطراد من هذه المنطلقات الفلسطينية نحو تعيين السياسي ، القابلية والمرحلي في آن معاً ، لصلته بمجمل النضال الوطني الديموقراطي العربي .

فلسطينية عربية للعدو الصهيوني ، دخل المؤتمر في مناقشات حادة تمايزت خلالها المواقع واختلفت وجهات النظر بدرجة أساسية .

شكل الموقف من قرار مجلس الأمن العنوان الرئيسي للمناقشات في اليوم الأول . ولم يكن هدف الاطراف التي بادرت إلى إثارة هذا الموضوع ،

بعث جدل بينظي حول قضية شكلية من شأنه ان يحرف المؤتمر عن غايته ويغفل امكانية خروجه بنتيجة ايجابية ، كما حاولت الأبياء بذلك الأوساط المعارضة طرح مسألة قرار مجلس الأمن أصلاً والتي ضمت عدداً من الأحزاب الشيوعية العربية المشاركة (الحزب الشيوعي اللبناني خاصة) . بل كان الطرح يصب في صميم موضوع المؤتمر الشعبي العربي كمؤتمر منعقد أصلاً بهدف اقامة « جبهة عربية مشاركة في نضال الثورة الفلسطينية » .

فلم يكن ممكناً ان تستقيم نقطة انطلاق الجبهة المذكورة وتتطور بمجرد إثبات الأهداف الاستراتيجية والمرحلية الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية ثم القفز من ذلك نحو إعلان تأييد المؤتمرين لها . فما يتجنبه هذا المخرج ، للفظي والشكلي ، هو بالضبط ما يجب ان يتوقف عنده هكذا مؤتمر ، أي نقاش الواقع الفعلي المختلفة ضمن الوضع العربي الراهن حيال القضية الفلسطينية أساساً وقضية الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بالتالي ، على نحو محدد ملموس . ونحنب النقاش هنا معناه ان لا تناقض أساسياً يستحق الاهتمام أو الإشارة ، بين استراتيجية الثورة الفلسطينية وتكتيكاتها وأهدافها المرحلية ، وبين الوجهة العربية الرسمية الطاغية التي تنطلق منها أنظمة عديدة في تصديدها لاسرائيل حين تطرح القبول بقرار مجلس الأمن على انه خطوة مرتبطة بهدف استعادة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ على طريق تحرير فلسطين في النهاية ! ومن هنا كان ضرورياً ان تطرح في المؤتمر الحقائق التالية في هذا الصدد :

١ - ان القبول بقرار مجلس الأمن يتعاكس مبدئياً مع الهدف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية لأنه يكرس الكيان الصهيوني ويقرر الاعتراف بدولسة اسرائيل ويحول القضية الفلسطينية من قضية تحرير قومية إلى مشكلة لاجئين ينبغي ايجاد « حل انساني » لها .

٢ - ان القبول بقرار مجلس الأمن يناقض أيضاً الأهداف المرحلية الراهنة للنضال الوطني الفلسطيني لأنه يشترط نزع السلاح من يد الشعب الفلسطيني وتصفيه حركته

ي انسحاب جزئي او
في العربية المحتلة عام

القبول بقرار مجلس
تتأهل ديبلوماسي
ارتضت الانظمة
ية تحت وطأة الاختلال
بوازين القوى بعد
بران وابتظار استجماع
حلة تالية يصبح فيها
ال، بل كان منطلقا لوجهة
كس في الاصل حدود
لا تستطيعها انظمة لا
تركيبها الطبقي السياسي
مة لشن حرب فعلية
هدف تحرير الاراضي
١٩٦٧ لتتصل بهدف
ن في النهاية .

السنوات الخمس التي
القبول بقرار مجلس
راكبت جبلا بين
ال، الصد، تقطع نهائيا
ناج المذكور . لقد جرى
عقد قبوله على انه
سيلة فعالة « لنضال
شأنه اذا ما اقترن
كري » رديف ان يحدث
زمن القوى لصالح
عدة مع اسرائيل . فما
قيقة خلال السنوات
الذي استفاد فعلا من
٢٤ ؟ الواقع الحية
التي تقدم الجواب لا
الفقه اللغوي حول
تنطوي عليه من

ت اسرائيل — ومعها
بالي امريكي الداعم
استراتيجيا مدنيا ثميناً
على الانظمة العربية
بقرار مجلس الامن
بالكيان الصهيوني بلا
راحت- انطلاقاً من هذا
، ومن واقع الاحتلال
مارس تصلباً متصاعداً
من المكاسب (ابتلاع
بشروط الصلح المباشر
هذا التصلب توات
بيبة الرسمية وتفاقت

«النضال السياسي»
مركرديف « للنضال
ن نوع من العمل
لا يتصدى لتوازن
في المنطقة ولا يمس
الطيرة الامبريالية التي
الاسرائيلية،
فسد في اروقة الاسم
سم الدول الكبرى في
ويائسمة لاستخدام
ية كعنصر حسم
مع العدو الصهيوني
الاراضي العربية

بالحل الكلي لقضية
وفق مضمون قرار
جري الانتقال الى
جزئية فتحت الباب
قي معها من شمار
ار العدوان « غير

العسكرية فسرعان

ما انطفات ليظهر واضحا العجز
عن توفير شروطها الفعلية : التهيئة
المسلحة الشاملة للجهاير ، بناء
مقومات الصمود الحقيقي في وجهه
الردع العسكري الاسرائيلي المتصاعد
... الخ .

من ذلك كله يتضح ان المساهمات
العديدة التي طرحت في المؤتمر
الشعبي العربي ضمن اطار المطالبة
بنقاش الموقفين مسألة قرار مجلس
الامن ، لم تكن ترمي الى مجرد اثارة
مسألة مبدئية (غير راهنة) او الى
استصدار صيغة بالادانة الشكلية
واللفظية للقرار المذكور . بل كان
الهدف محاكمة وجهة باكملها شكل
القبول بقرار مجلس الامن مجرد
عنوان لها ، وجهة يحكمها التراجع
المتزايد ليس فقط عن هدف تحرير
فلسطين ، بل وعن جملة الاهداف
الوسطية على طريق تحرير فلسطين
ايضا ، وهو ما يجره عليها
منطقها نفسه : منطق الانحصار
الديبلوماسي لا تتعداه .

فهل كان ممكنا — والحالة هذه —
تصديق الاساس السياسي العام
للموقع الفلسطيني — العربي
المشارك في مواجهة العدو الصهيوني
دون التطرق بوضوح الى قرار مجلس
الامن ؟ ان الوجة العربية الرسمية
الطاغية التي شكل القبول بالقرار رقم
٢٤٢ مجرد بداية وغنوان لها تقطع
في الواقع نضال الشعب الفلسطيني
لتحرير كامل ترابه الوطني عن
الوضع العربي فعليا ، وتدفع جثثا
بهذا الاخير نحو تقبل ، ليس فقط
الكيان الصهيوني في فلسطين ، بل
المزيد من التراجعات حتى عن هدف
استعادة الاراضي المحتلة عام ٦٧ .
ولان المسألة لم تكن بالنسبة
للأطراف التي اثار النقاش في
المؤتمر حول قرار مجلس الامن ،
مسألة ادانة لفظية وشكلية للقرار
المذكور ، بل مسألة مضمون محددا
لوجهة تصفية تراجعية تنتصب عقبة
فعلية في وجه ما يفترض انه هدف
المؤتمر : تعزيز التواصل بين النضال
الوطني الفلسطيني ومجمل النضال
التحرري التقدمي العربي ، لذلك كله
كانت تلك الاطراف حريصة في مشروع
الصيغة الذي تقدمت به على المضمون
ولم يكن يهمها الشكل . وقد اقر
المؤتمر الصيغة المذكورة بالنص
التالي : « مقاومة كل التنازيع
التصفوية التي تقوم على تكريس
الكيان الصهيوني والاعتراف بدولة
اسرائيل ضمن ما يسمى الحدود
الائمة ، وتحويل القضية الفلسطينية
من قضية تحرير قومية الى مشكلة
لاجئين ، وتجعل من تجريد الشعب
الفلسطيني من السلاح وتصفية
حركته الوطنية نهجا لخلف التسويات
والحلل الكلية والجزئية المطروحة
لقضية الاراضي العربية المحتلة خلال

عدوان حزيران ١٩٦٧ . وتؤكد
القوى الوطنية والتقدمية العربية
تأييدها ومشاركتها للمقاومة
الفلسطينية في تنفيذ استراتيجيتها في
هذا المجال » .
ورغم أهمية النجاح في اقرار هذه
الصيغة ضمن المؤتمر ، فلم تكن لدى
الاطراف التي احدث عليها اية اوهاج

حول مدى فعالية نص بقره مؤتمر في
تصفية الحساب مع وجهة تحملها
قوى طبقية سياسية ما زالت حتى
اللحظة تبسط هيمنتها على حركة
التحرر الوطني العربية . فهذا الامر
ميدانه الرئيسي خارج المؤتمر ونجاحه
مرهون بمدى التغير الفعلي في ميزان
القوى لصالح الجهاير العربية
وامكانات احتلالها موقعا متقدما في
المواجهة الدائرة مع اسرائيل .

ما هو معنى شعار المشاركة ؟

اما المسألة الثانية التي شكلت
مدار خلاف في المؤتمر فهي مسألة
الحلة الفعلية بين الصراع القومي
المصري مع اسرائيل من ناحية ، وبين
المجاهة الوطنية للامبريالية والرجعية
والنضال الجهايري في سبيل الحقوق
والحريات الديمقراطية على امتداد
الوطن العربي من ناحية ثانية .
والخلاف حول هذه المسألة لم يكن
مجرد خلاف نظري او تحليلي مبدئي ،
بل كان يتناول في الواقع جوهر
العلاقة السياسية التنظيمية التي
يجب ان تنهض بين المقاومة وحركة
التحرر الوطني العربية . ومن هنا
كان الخلاف يستند مداه العملي :
ماذا يعني دعم الثورة الفلسطينية ؟
وما هي المهام التي تقع على عاتق
« جبهة وطنية تقدمية عربية » مكرسة
اصلا لدعم الثورة الفلسطينية ؟

حول هذه المسألة دارت اوسع
المناشآت في المؤتمر واكثرها أهمية.
وخلاها برز تياران اساسيان :
الاول — ضم اطرافا عديدة بينها
ممثلا الاتجاه الرئيسي المقرر في
« فتح » وبعض الاحزاب الشيوعية
العربية المشاركة (الحزب الشيوعي
اللبناني خاصة) ، وكان يدعو الى
الاكتفاء بما هو وارد في مشروع
البرنامج السياسي المقدم للمؤتمر من
تحددات عامة تشدد على الترابط
الوثيق بين اطراف المعسكر المعادي
لحركة التحرر الوطني العربية :
الصهيونية والامبريالية والرجعية —
وعلى ان نضال الشعب الفلسطيني
يشكل جزءا لا يتجزأ من مجمل النضال
التحرري التقدمي العربي . . دون ان
تتعدى ذلك الى تعيين مواقع الواجهة
الوطنية الديمقراطية الرئيسية مع
الامبريالية والرجعية ومع قوى القمع
المتسلطة على الجهاير في الوطن
العربي ، وتحديد موقف واضح منها .
وكانت الحجة الرئيسية التي ادلى
بها مرارا لتبرير المطالبة بحصر
النقاش في هذا الصدد ضمن دائرة
الموميات الحديثة ، هي ان المؤتمر
مكرس صلا لنصرة الثورة الفلسطينية
ولا يجوز اغراقه في قضايا جانبية
سوف تخرج به عن هدفه وقد تؤدي
الى تعثره وفشله .

والتيار الثاني — ضم هو ايضا
اطرافا عديدة بينها الجبهة الشعبية
الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة
القومية في اليمن الديمقراطية، منظمة
العمل الشيوعي في لبنان ، الحزب
الشيوعي السوداني ، الجبهة
الشعبية لتحرير عمان والخليج
العربي ، وممثلو الحركة الوطنية في
المملكة السعودية واليمن الشمالي . .
الخ . هذا التيار كان يناقش المسألة

من موقع مختلف يمكن اجمال حديثاته
على النحو التالي :
١ — لا يجوز الاكتفاء بما أورده
مشروع البرنامج السياسي المقدم
للمؤتمر من تحديد عام صحيح للصلة
العضوية بين الوجود الصهيوني وبين
الاستعمار والرجعية في المنطقة . بل
التقدم نحو تعيين اهم مواقع السيطرة
الامبريالية والرجعية وابرز مظاهر
القمع المنظم المسلط على الجهاير
العربية . هذا الاستكمال لا يستهدف
التلذذ بالتحليلات الوافية ، بل هو
يرمي الى ابراز ميادين المواجهة
الوطنية والديمقراطية الرئيسية في
العالم العربي وصولا الى صياغة
برنامج الحد الأدنى الفعلي من العمل
المشارك بين مختلف فصائل حركة
التحرر العربي .

٢ — ان شد انتباه المؤتمر الي
هذه الميادين ليس من قبيل اضافة
بنود أخرى الى جدول اعماله ذي
البند الوحيد : « دعم الثورة
الفلسطينية » ، او محاولة لاستغلال
الخاصية من أجل فرض نقاش مجرعة
من القضايا على المؤتمرين قد تثير
زواجع من الخلاف فيما بينهم لنضع
المؤتمر بالتالي امام طريق مسدود ،
بل ان القضايا المطروحة تقع اساسا
في صلب مهمة المؤتمر اذا اراد ان
يعطي للمشاركة بين الثورة
الفلسطينية ومختلف فصائل حركة
التحرر الوطني العربية مضمونها
الصحيح .

٣ — ان المشاركة يجب ان تقوم
على قاعدة التكامل في المهام بين
الثورة الفلسطينية وباقي الفصائل
الوطنية والتقدمية لا على وهم التماثل
فيما بينها . فدعم الثورة الفلسطينية
لا يتحقق بالانتقال الى مواقعها
والالتحاق بها ، بل هو يتم اساسا
بتشديد نضال القوى الوطنية
والتقدمية ضد السيطرة الامبريالية
وقواعد الرجعية العربية ومن أجل
حقوق الجهاير وحرياتها الديمقراطية
وفي طليعتها حقها في التنظيم السياسي
المستقل وفي حمل السلاح دفاعا عن
الوطن وفي سبيل تحرير الارض
ذلك هو طريق تعديل ميزان القوى
ضمن الوضع العربي لصالح الاطراف
الاكثر استعدادا للانخراط في المواجهة
الدائرة مع اسرائيل والاكثر قدرة
عليه . وهو ما يضمن للثورة
الفلسطينية مناخا اكثر ملائمة لتصعيد
كفاحها المسلح والجهايري ضد
الكيان الصهيوني ، ولتشديد نضالها
من أجل استعادة الساحة الأردنية
قاعدة انطلاق طبيعية واساسية لها ،
واحاطة وجودها في مختلف الاقطار
العربية (والاسيا في اقطار المواجهة)
بحزام اوسان شعبي يحميها
ويوفر لها حرية العمل والحركة .
لذا فان طرح قضايا الصراع مع
الامبريالية والرجعية ومع القوى
الجهاير العربية ، على نحو محدد
وواضح ليس خروجاً عن جادة المؤتمر
فهذا الطرح يشكل المدخل الوحيد

البقية على الصفحة ١٥»

اضراب عمال معامل غندور

يفضة العمال وَدَعَم الحركة الشعبية

كفيلان بفرض تنفيذ المطالب

منذ ان عاد عمال معمل غندور الى العمل
وارباب المعمل مع الدولة يسمون الى الانتفاخ
وعلى مكاسب الاضراب ونسبها . وهم يعتدنون
بالدرجة الاولى على عزة العمال ضمن معملهم
في ظل سيطرة ارباب المعمل وعلى عدم انتظام
وتواصل موجة التضامن العمالية والجهايرية
التي اطلقتها المجرة . وقد اتخذت محاولات
الانتفاخ والنسف عدة اشكال .
اولا : الماطلة في تنفيذ المطالب . فقد
نصت الاتفاقية التي اثنى على اساسها
الاضراب على تشكيل لجنة تتولى تنفيذ بنودها
خلال مهلة ١٥ يوما (تبدأ في ١٥ / ١١ وتنتهي
في ١١ / ٢٠) . الا ان اللجنة لم تبدأ اعمالها
الا في العشرين من الشهر الماضي ، وقررت
تعدد المهلة حتى العشرين من الشهر الجاري
(كانون الاول) . وهي تضم الساية وليسم
غريب ، احمد منيمة ، وحسن علوية عن
وزارة المعمل ، وتوفيق ابي خليل عن الاتحاد
العمالي العام ، ومودوبا عن ادارة المعمل ،
ورئيس نقابة عمال الاغذية ممثلا غندور،
وقد استنبتت اللجنة من عضويتها اي ممثل
عن لجنة الاضراب . وكان اول ما قامت به
ادارة المعمل طلب اسماء لجنة الاضراب من
رئيس النقابة ، وابرار اوراق منالقصبة
ومشبهوه يراد اليات ان الادارة قد دفعت
زودة الخمسة في المئة كبدل غلاء معيشة .
ثانيا : السعي لإنشاء نقابة خاصة بعمال
غندور تحت سيطرة الوكلاء .

قام بعض الوكلاء من الذين لم يشاركوا
في الاضراب ، بل حاولوا كسره ، بدعم
العمال للانضمام الى نقابة خاصة بعمال
غندور بهدف واضع هو طوقاق فاشلة حملة
الانتساب الجماعية الى النقابة العامة للأغذية
والسكاكر والبقالة والهدف من ذلك واضح :
عزل عمال معامل غندور عن باقي عمال
قطاع الغذاء ، مما يسمح لعملاء ارباب
المعمل عبر تركزهم ضمن حدود مصالح ارباب
المعمل ، وينقي على القوة الفعلية لهؤلاء
العمال الكائنة بنضال سائر عمال قطاع
الغذاء ، والطبقة العاملة عامة ، معهم .
ثالثا : المناورات الأخرى . عقدت ادارة
المعمل اجتماعا مع اعضاء لجنة الاضراب على

حده ، من وراء ظهر اللجنة الرسمية ، اعلتوا
خلاله استعدادهم لتنفيذ كافة المطالب : اضافة
زودة الخمسة في المئة على اجور جميع العمال
الذين لم يقبضوا في كانون الماضي ، واطافة
فروقات الزودة للعمال الذين قبضوها ، تعديل
الحد الأدنى بالنسبة للعمال الذين بلغوا السن
القانونية ، علاوة ١٢ ل.ل للعمال الذين
نقلوا بقرار اداري من معمل الشياح الى معمل
الشوفيات كبدل انتقال ، إنشاء صندوق
الصوموات ، اقرار الاجازة السنوية مدفوعة
(١٥ يوما) ، دفع اجور ثلاثة ايام من الاضراب
والإبقاء على مطلب تعديل دوام معمل شوفيات
تد الدرس . وطلب المراء من اعضاء لجنة
الاضراب التوقيع على اتفاقية بمعزل عن
الناتبة والاتحاد العمالي .
فرفضت اللجنة ، وقررت عدم الرضوخ
لماوراء ارباب المعمل ومتابعة مراقبة تنفيذ
كل مطلب على حدة . لان الاجراءات التنفيذية
لمطلب تختلف عن اجراءات الطلب الاخر .
فصندوق الصوموات يستوجب تشكيل لجنة
دائمة للصندوق تضم ممثلين عن العمال
والادارة ترأى ما يدخله وتقرر كيفية صرف
الاموال . والاستفادة من زودة الخمسة في
الئة تسوجب مراقبة اجور جميع العمال
والعمالات للتأكد من اضافة الزودة . ودفع
الحد الأدنى يفترض بالإضافة الى التأكيد من
حصول العمال عليه ، ومراقبة السن القانونية
للعامل الذين يحق لهم الاستفادة منه .
ان كل هذه المناورات برهن العمال بان
الاعتراف بالمطالب لا يعني تحقيقها . وان
تحويل الاعتراف الى تنفيذ يسوجب ملاحقة
المطالب ببقية وحفر بالتصريح بحولان دون
تربيتها وتزويرها. فمعدت للجنة اذاعتاجات
قررت فيها الاسراع بالانتساب للنقابة العامة
على نكس العمال بمطلب النقابة العامة
للجنة ضد نقابة المعمل الخاصة . ونصت
بكتابة مطالب الاضراب مع تعيين المقصود من
كل مطلب واذاقت بيانا يدعو الى تماسك
وتضامن العمال حول قضايتهم في وجه تشويش
ودس الادارة وعمالها . ولم يخف استعدادها
على استئنف الاضراب (الذي يقرر تعليقها
فقط) اذا استمرت الادارة في تمنعها . وتواصل

اللجنة الرد على خطة الادارة الساعية الى
اعادة السيطرة على حركة العمال وتفتيتها
واحتوائها . . وهي مدركة تمام الادراك ان
فصندوق الصوموات يستوجب تشكيل لجنة
دائمة للصندوق تضم ممثلين عن العمال
والادارة ترأى ما يدخله وتقرر كيفية صرف
الاموال . والاستفادة من زودة الخمسة في
الئة تسوجب مراقبة اجور جميع العمال
والعمالات للتأكد من اضافة الزودة . ودفع
الحد الأدنى يفترض بالإضافة الى التأكيد من
حصول العمال عليه ، ومراقبة السن القانونية
للعامل الذين يحق لهم الاستفادة منه .
ان كل هذه المناورات برهن العمال بان
الاعتراف بالمطالب لا يعني تحقيقها . وان
تحويل الاعتراف الى تنفيذ يسوجب ملاحقة
المطالب ببقية وحفر بالتصريح بحولان دون
تربيتها وتزويرها. فمعدت للجنة اذاعتاجات
قررت فيها الاسراع بالانتساب للنقابة العامة
على نكس العمال بمطلب النقابة العامة
للجنة ضد نقابة المعمل الخاصة . ونصت
بكتابة مطالب الاضراب مع تعيين المقصود من
كل مطلب واذاقت بيانا يدعو الى تماسك
وتضامن العمال حول قضايتهم في وجه تشويش
ودس الادارة وعمالها . ولم يخف استعدادها
على استئنف الاضراب (الذي يقرر تعليقها
فقط) اذا استمرت الادارة في تمنعها . وتواصل



وتصديق لكافة مناورات الادارة والدولة ،
ونميتهم لوحدة صفوفهم ، كلها جراءات كئيلة
بفرض تنفيذ الاتفاقية التي نالوها بالاضراب
والنظار والتضحيات والدم . الا ان قوة
العمال لا تقتصر على تضامنهم ووحدتهم داخل
معاملهم . فقد بينت كل تجربة اضراب عمال
معامل غندور ان قدرة اضراب ما على فرض
نفسه على ارباب المعمل مرهونة الى حد كبير
على قدرته على الخروج خارج دائرة المعمل
نفسه ، والتحامه باوساط واسعة من
الطبقة الواسعة والحركة الشعبية . ان
الحركة العامرية التي تسامت
تتضامن مع عمال معامل غندور ،
بقادة الاحزاب والقوى الوطنية
والتقدمية ، مطالبة بان تواصل هذا
الدعم الآن بالتحديد ، لان الاضراب
يدخل الان مرحلته الحرجة والحاسمة
فبعد ان فرض عمال معامل غندور
حقوقهم بالاضراب وبالدم ، بقي عليهم
مهمة فرض تنفيذها ، ومنع نسفها او
احتوائها . وكما كان انتزاع المطالب
مرهونا بدعم الحركة الشعبية ، فان
فرض تنفيذها مرهون هو ايضا بهذا
الدعم .

وبعد ان لس العمال بنجربتهم المباشرة
كافة مظاهر سلوك الادارة ، عرفوا كيف
يخططون بوغي للرد على هذه الخطط خلال
المراقبة الدقيقة على تنفيذ كافة المطالب التي
نصت عليها الاتفاقية ، وتوسيع عمال الانتساب
للنقابة العامة . وافشل مشروع النقابة
الخاصة بعمال معامل غندور ، وعدم الركون
لتساهل الادارة المؤقت ، والاستعداد للرد
على كل مناوراتها الهادفة الى نقيت وحدة
العمال ونشر الياس والشك في صفوفهم .
وبالإضافة لذلك كله ، كشفت عملية تنفيذ
الاتفاقية حقيقة تكسب أهمية خاصة في قطاع
الغذاء . وهي اعتداد ارباب المعمل عالى
اليد العاملة التي لم تبلغ السن القانونية بعد،
والتي لا تستطيع الاغاثة من أي من المكاسب
التي تمنحها القوانين العمالية .
ان بقطة عمال وعمالات غندور الدائمة ،

أزمة التعليم من حركة الطلاب إلى حركة الجماهير



الحركة الشعبية امام التعليم في مرحلة نموه
ما زالت الحركة الشعبية تخطو خطاها الاولى نحو مواجهة موحدة لقضية التعليم منذ اخذت الجماهير تحد في التعليم الرسمي حقا لها لا بد من النضال في سبيله . كيف جرى هذا ؟

عشية الاستقلال كان التعليم الطائفي أو الإثني هو السائد . وكانت مدارس موزعة على المدن والقصبات ومراكز القادة الدينية الأخرى . كان التعليم جزءا من توكيد هوية الطائفة في وجه الطوائف الأخرى ووسيلة لتكوين « نخبة » البرجوازية المرشحة لقيادة على الصعيد الإيديولوجي وللإشارة باسمها في مؤسسات النظام الاجتماعي المختلفة .

ولم يكن يخطر لقادة طائفي أو إثنوي قادة الطائفة أو من الجمعيات الإثنية اشتياح مدرسة فيها . كانت مواقع المدارس محدودة سلفا . فهي تقوم في المدينة حيث السلطة والدين الحرة وأبناء التجار . أو هي تقوم في الطائفة في وجه الطوائف الأخرى ووسيلة لتكوين « نخبة » البرجوازية المرشحة لقيادة على الصعيد الإيديولوجي وللإشارة باسمها في مؤسسات النظام الاجتماعي المختلفة .

غريبا أن توجه توسيع التعليم الرسمي نحو الأرباب أولا (مستقبيا في الغالب القرى التي تقوم فيها مدارس دينية) . فانشاء المدارس في القرى كان سيلا - محدودا بالتأكيد - إلى مكافئة الهجرة الريفيه واستبقاء بعض التوازن السكاني - الاجتماعي في البلاد . وذلك لأن طلب التعليم كان دائما - ثانويا بالتأكيد - من دوائج الهجرة الريفيه . يضاف الى هذا أن انشاء المدارس في القرى

من حركة الطلاب

المهيمنة لم يصد مصلح الفئات المسيطرة على قطاع التعليم الخاص ولا مصلح أرباب المدارس المجانية الذين لم يجدوا الصدى دسما خارج الدن - إلا في حالات نادرة . أما موقف الإقطاع السياسي فقد تراوح تبعا للظروف بين المعارضة لتوسع التعليم الرسمي في قرى الريف ومنه أو الموافقة عليه والمطالبة به .

لكن المدرسة الرسمية التي كانت في البداية منحى أو نرضة من السلطة ووسيلة لتكوين نخبة محلية في الأرباب تولا أجهزة السلطة الجديدة - ما لبثت أن صارت مطايا لكل قرية تقريبا . كان أهالي الريف من الفلاحين والحرثيين والتجار الصغار يرون إيلانهم في التعليم مذكلا إلى مستقبل يفر انتباههم الاجتماعي ووسيلة انساب إلى تولد تزيهم وخلصا من عمل ذوي يخنقهم الإقطاع والبرجوازية الناشئة وسيلا إلى دخل غير خاضع لقلب المواسم ، الخ . . .

وهكذا بدأت المطالبة بالمدرسة تنفذ مكانها بين مطالب أخرى تقضي كلها مثال المدينة وتسمي إلى الانخراط في نمط الحياة الذي أوصلت البرجوازية قبيسه إلى الريف (الماء ، الكهرباء ، الطريق ، الخ . . .) . وكانت المطالبة بمنتهى ضيقة ملحقة على صورة الحركة الديموقراطية نفسها . فاقصرت في الغالب على مراجعة الإقطاع السياسي ووصلت نارا - بسبب الانقسام العالي - إلى الانقلاب عليه أو تهديده بالمقاطعة في حال عدم التلبية . ولم تتجاوز في أي حال ، نطاق القرية الواحدة - أو إلى أي - في المدينة - إذ لم تتول أمراة هبة - نقابية أو حزب - تتجاوز هذا النطاق . في الخمسينات كانت الأحزاب الديموقراطية منصرفة إلى المعارضة الوطنية أو معزولة عن الجماهير أو محصورة في منطقة واحدة . وكانت الحركة النقابية مجموعة خاصة لعلماء السلطة . لذا كان على التعليم أن ينظر نمو حركته بين صفوف المستبدن مباشرة منه أي الطلاب . وقد سار الأمر على نحو طبيعي . فالنعتات الأولى الراسمة في خريجي الثانويات الرسمية أو الوطنية (كان التعليم الثانوي الرسمي قد تأسس قبل سنوات قليلة) وجدت نفسها أمام أبواب مغلقة . فلا السفر إلى الخارج ولا الانساب إلى الجامعات الأجنبية بقادرين على الصعب إلى ألقابها . والبيكوريا لا تكاد تؤهل لأي عمل محدد غير ما تؤهل له الشهادة الأكاديمية . لذا فرضت هذه الأوضاع بتظاهراتها ، في نهاية الخمسينات ، فنج الكليات الكبرى في الجامعة اللبنانية (الحقوق) الآداب ، العلوم ، واقتضت الجامعة العربية لاستقطاب حملة الوحدة السورية والتوجيه المصرية ولعدم ولاء الجمهور الحظ بهم واستقطاب خضود أخرى من طلاب الإقطاع العربية الجاورة .

حركة الطلاب والمعلمين وفاق الوحدة
كانت معركة الجامعة اللبنانية أول معركة طلابية كبرى . ولا تزال الجامعة حتى اليوم تبادر حركة التعليم . ولم تصل الحركة الطلابية في الجامعة إلى وعي مهمتها القيادية تجاه . بل أن نضالها أقصر طوال عشر سنوات يظهر بين الطلاب الجامعيين في صور « أرفع » (الانتماءات السياسية مثلا) . . . ما الذي يصح استنتاجه من مظاهر التناقض والفتنة والجزئية في حركة الطلاب الثانويين ؟ لا يصح أن نستنتج تقصر هذه الحركة الرئيسية عن بلوغ أهدافها القريبة . فقادتها لا تكون ضيقة فعلا في أوج تحركها . وهي قد اقترنت من بعض مطالبها الرئيسية مرتين في عامين . لم

لكن الحركة الطلابية في الجامعة تشهد نمو عامين تحولوا جذريا . فهي قد بنت اتحادها النقابي بعد أن برز العمق النسبي للتحرك تحت قيادة الروابط وسهولة كسره عند بعض حلقاته . وقد أسفر ذلك عن إبلد المسالمة الديمقراطية ، بالمعنى الضيق ، مكانا هابا في نضالها . فتعززت الحريات النقابية والسياسية وفرض شكل قابل للتجديد من « المشاركة » . أي أن سلطة طلابية فعلية برزت للمرة الأولى في مواجهة سلطة الإدارة والدولة على الجامعة . ثم أن الطلاب أخذت تنجح نحو مزيد من التكايل ، ما يزال مطلب البناء المؤحد مطروحا لكنه تضافر مع مطالب أخرى تواجه القضية ، على اختلاف أشكالها ، بمقاومة صارمة . فمن إيجاد العمل للخرجين الذي يفضح علاقة التعليم بأزمة الرأسمالية إلى التمسك الوطنية التي تسمى إلى إختيار التفرغ الدراسة الخاص بالبرجوازيين إلى إلغاء امتحانات الدخول وتعديل المناهج ونظام الإختبارات التي تنص إلى لائساب النصفية المباشرة إلى الضمان الصحي الذي يصف الطلاب على أنهم « عاملون قيد الإعداد » لا فئة هامشية متروكة لصرها ، إلى التضامن مع الثانويين في العمل لإلغاء القسم الأول من البكالوريا ، وهو يدل على النصفية قبل الجامعة ويبد جبرا بين الدناشين الرئيسيين من حركة الطلاب ، الخ . . . يتكون إذن برنامج مطلب في الجامعة ، لا يتحصى بالطبع إلى حل أزمتها بل إلى إزالة الفشوات عن موقعها في أزمة التعليم العامة واليهود لتوحيد الحركة الطلابية ذات الأصول الشعبية في مواجهة نزعة النظام الأصلية إلى ضرب توسع التعليم وأسر في جبال أزمتها . ولم تخلف حركة الثانويين ، في مدارها العام ، عن حركة طلاب الجامعة . هذا رغم أن الدناح المتقدم في الحركة الثانوية كان أسبق إلى صياغة برنامج ناضج نسبيا من الجامعيين . فبعد استشهاد أدوار غنية في آذار ١٩٦٧ ، والحركة الثانوية تنصدي مباشرة للوجه العام من أزمة التعليم : النصفية . كانت مطالبا في البداية تتناول تعديل المناهج وإلغاء العلامة اللاغية وتوحيد الكتاب المدرسي ثم اتسعت لنطرح التعريب وإلغاء القسم الأول من البكالوريا وتفريعها وتوسيع التعليم الثانوي الرسمي واقتصاف صبة في التنظيم تجهد في مدها بمضمون نقابي ديمقراطي هي الرابطة ولنضع أمام نفسها هدفا تنظيميا هو اتحاد الثانويين . لكن هذا النهوض الناضج لحركة ظلت ثابتة منذ نهاية ١٩٥٨ (حين تظاهرت على إمداد مشاركتها في العمل الوطني ، طوال السنوات السابقة لتفرض إنشاء الكليات الجديدة في الجامعة) لا ينبغي أن ننسها ما تعالیه تلك الحركة من مشاكل تصل أمداؤها مخففتها إلى الجامعة . فالتأنيبات منقسمة بين تعليم خاص وتعليم رسمي تتدخل فيها سائر الفئات الاجتماعية وتشابك خطوط الفصل بين اجتماعها الممعد . هناك التعليم المسيحي والتعليم المسلم ، الخ . هناك التعليم البرجوازي والتعليم الشعبي .

هناك التعليم المسيحي والتعليم المسلم ، الخ . والدراسة أبنه التي هي في أيدى أبنه واحدة ، أي حد بعد ورغم الهناز الأكيد . لذا تحرك ثانوية هنا ولا تحرك ثانوية هناك دون أن يكون ، السبب ، بالضرورة ، اختلاف في المصالح الفعلية . ولا شك أن حركة تجبه إلى اكتساب التعليم الثانوي الرسمي مضمونا شعبيا لا بد أن تستفي المدارس الأجنبية والبرجوازية . لكن شعور التحرك للقطاع الرسمي وتوحد هذا الأخر مع طلب في المدارس الخاصة يحدون مصلحتهم في جعل التعليم الزمسي محوراً للتعليم كله ،

إنها استطاعت أن تخرق الحصار الطائفي في أكثر من مكان وأن تستوعب في مسيرتها بعض قضايا التعليم الخاص الوطني (المادلات) وأن تظل العدد من المناطق . يبقى رغم ذلك أن وصولها إلى الوحدة والتنقية المطلوبة رهن بجل بعض التناقضات بين صفوف الحركة الشعبية تدريجيا . فحين تغلب المصالح الطبقية - الوطنية على المصالح الطائفية - الإقلبية سيكون الطلاب الثانويين بين أقرب الفئات إلى تجس الصلة بين مطالبهم والطلاب العامة للحركة الشعبية . ذلك أن نفتت هذه الحركة برز منذ الآن على صفوفهم . وهم سيدجون في سعيها إلى الوحدة سببا لانضمامهم المؤحد في الحركة الوطنية الديموقراطية .

ولا تختلف حركة المهنيين فعلا عن الحركة الثانوية . بل أن أصولها الشعبية أشد وضوحا وعداء النظام لنموها أعرق جذورا . فالحدود التي يضعها النظام للتعليم المهني هي حدود نمو الصناعة وحاجة مؤسساتها - الصغيرة في الغالب - إلى المهارة المتوسطة . وهو يوجه التعليم المهني وجهة أوثق صلة بالاستهلاك منها بالإنتاج (الفناية بالآلات الكهربية المنزلية وبالسيارات وتزيين المنازل) . رغم هذا الضيق استطاعت حركة المهنيين أن تستقطب - حين قمت في العام الماضي - تضامن كل الإجنحة المتحركة من الهيئة الطلابية . وتفسر ذلك بسيط . فالمهنيون يواجهون مشكلة النصفية شائهم شأن سواهم ، تتم النصفية بتضييق القطاع نفسه (وهو يزيد عن نصف التعليم المتوسط والثانوي كله في بلدان أخرى ويبلغ ٥٢ ٪ منه في إسرائيل مثلا) ويتم أيضا بنظم الامتحانات وبالوقوف دون اكبال الدراسة وبالبطالة بعد التخرج . والمهنيون يطولون ، بالتالي ، على مشكلات التعلم الثانوي لأن تفرغ البكالوريا ، خاصة ، يعينهم عن كتب . وهم يطولون أيضا على مشكلات الجامعة عبر مطلب الكليات التطبيقية . وهم لا يعانون من الفتنة قدر ما يعاني الثانويون لأن مؤسسة الدكواتة الضخمة تشكل مركز تجمع وقيادة . ثم أنهم لا يجدون حواجز كبرى بين قطاعهم الرسمي وقطاعهم الخاص لأن التفتين إلى القطاعين هم في الغالب ، من الطبقة الشعبية إياها . أخرا يستطيع المهنيون أن يطاولوا على الطبقة العاملة ، فهم مرشحون لانتماء إلى الفئة الماهرة منها . ومؤسساتهم قادرة ، إذا عدلت انظمتها ، على فتح أبوابها أمام العمال الراغبين في رفع مهارتهم . لكن كما يقتضي أن تفرح الحركة النقابية قضايا العمال المصلة بالمهارة والتدريب المهني . وهي لن تعمل ذلك ما دامت حركة مستخدمين . يبقى أن المهنيين ، رغم هامشيتهم الراهنة ، قادرون ، في المستقبل ، على تشكيل قطب يطر على بساط النقد مجمل البنية التي يفرضها النظام على الهيئة الطلابية وبشارك انطلاقا من مصلحته ، في طرح بنية النظام كله على ذلك البساط ، من حيث تلبينه الخدمات على الإنتاج ولظنه المهارة المنتجة وتبعيته بالتالي .

في مقابل هذا النضوج الملحوظ في الحركتين الجامعية والثانوية - الهيئة نجد الحركة في دور المعلمين تجزئ نفسها (بعد مركتي الخ والتعليم اللاغية) في مطلب جزئي تغلبه على كل ما عداه هو معادلة الشهادة التعليمية بالقسم الثاني من البكالوريا والسماح لطلاب الدور تبعا لذلك بدخول الجامعة . هذا المطلب لا يتفرص لوظيفة دور المعلمين بما هي مكان لرفع كفاءة الهيئة التعليمية في المرحلة الابتدائية (بعد تأسيس السدار المتوسطة) ولا للملاقة (الثانية) بين هذه الوظيفة وبرامج الدور . أما المعلمون الرسميون فتنفي الطلاب المعيشية (المشروعة

تباها) على حركتهم وتحتصر هذه الحركة في نطاق الاستجابة المرفية للوضع الذي يفرضه تدني الرواتب والفلاء الخ . . هذا الحصر سلاح تمسك به الدولة دائما لعزلهم أمام الإهلين إذ سرعان ما ينسب لمصوص السلطة إلى المعلمين « الطمع » و « الجشع » الخ . . هذا بينما لا يرى الإهلون صلة مباشرة بين مصالح إبناتهم ومطالب المعلمين . وإذا كانت الروابط التي شكلت مكسبا انتزعه نضال المعلمين ، فإن تحولها إلى مكسب حركة التعليم الشعبية ، يقتضي - عدا تعديل نظامها بالاتجاه النقابي - أن نصب الجانب الأهم من مطالبها على وضع التعليم الابتدائي نفسه ، لا أن تقتصر على معيشة المعلمين منصب . فذلك هو الشرط الرئيسي لتحقيق المطالب المعيشية نفسها . أما الوضع الراهن فهو يحصل عمل الروابط يصب في النضال الاقتصادي عامة وفي السعي إلى فرض نقابات للموظفين . وهو وفي الحركة الديموقراطية كلها دون شك ، لكنه لا يطال أزمة التعليم إلا من بعيد . وأما نقابة المعلمين في المدارس الخاصة فكانت تغلب دائما على تحركها مصالح الاساتذة الثانويين . ولم يكن يبرز فعلا من مصالح المعلمين في القطاع المجاني سوى رقابة الوزارة على دفع الرواتب ، ضمانا لاحترام الحد الأدنى للأجور . فلم يستطيع المجانيون أن يضعوا في المقدمة مشكلة الملاك والتبني والصرف الكفني ولا مشكلة شروط التجهيز في مدارسهم ولا مشكلة استعمالهم تدريجيا في التعليم الرسمي مع توسعه ولا أن ينساقوا العمل مع المعلمين الرسميين انطلاقا من السمات المشتركة بين الوضعيين . لذا فإن تأسيس نقابة جديدة تتوجه إليهم خاصة هو أمكان ستكون علامة التجاوح فيه أن يؤدي خلال السنوات المقبلة إلى طرح مشترك مع المعلمين الرسميين وطلاب الدور مشكلة التعاليم الإبدائي والمتوسط كلها وأن يشكل مذكلا لهذه المشكلة إلى وسط النقابات .

هكذا تبرز مشكلتان في حركة الطلاب والمعلمين هما مشكلة القطاعية ومشكلة الفتاوت في نمو الحركة بين قطاع وآخر . وإذا كانت الحركة لم « تنبكر » بل نمت نمو طبيعيا موافقا لنمو التعليم وظروف انخراطه في النظام الاجتماعي فإن وحدتها - وهي مرافقة لتسبيسها - لا تنبكر أيضا . فغرض خطوط الانقسام في حركة التعليم الراهنة هي انعكاس لخطوط انقسام طائفية أو اقلبية وبعضها الأخر صادر عن تركيب القطاع وحجبه وموقعه ومدى تقدم مطالبه . وما تقدم الحركة في المستقبل ، على نتيجة لوحدة الجامعة وانسجامها الطبقي النسبي والحرمة التي تبعد عنها غالبا اشباح القمع المباشر. وتخرج منها حدا معين من حرية العمل السياسي والنقابي ، الخ . . . وما أطلالة حركة الجامعة وحركة الثانويين المتبادلة أدهاما على الأخرى إلا نتيجة الصلة الموضوعية المباشرة بينهما والتضجج النسبي للحركتين . أما سائر الإجنحة فتجد نفسها في وضع أصعب . حتى أن مشكلة التعليم الابتدائي والمتوسط ، وبمئات الألوف من التلاميذ الذين يصهم ، لا تجد فئة منظمة تطرحها فعلا . وإذا كان المعلمون وشكلان الدور يشكلون أداة طرحها ، فانهم لا يشكلون وحدهم بأي حال أداة لتحقيق المطلب الشعبية الناجمة عنها . هذه المشكلة ، متى طرحت مؤهلة لتلحق بنفسها سائر الجوانب من أزمة التعليم ، وذلك لأن كل بحث في قضايا الجامعة أو الثانويات أو المهنيات أو دور المعلمين أو المعلمين لن يعود أذاك

بحثا في وضع اقليات متجزئة اجتازت بسلام مرحلة النصفية الرئيسية وبدأت تبحث عن أفضل السبل لإكمال تعليمها أو للانخراط في العمل ، بل أن البحث يصير ، مهما كان القطاع الذي يتناوله ، بحثا في مستقبل تلاميذ يشكلون هم وأهاليهم - ولو ببعض المبالغة - الشعب اللبناني . . . فالمشكلات كلها تغرق في الثانويات الرسمية والمهنيات والجامعة حين لا يعود مدارها مصر بضعة الإل يتقدمون إلى البكالوريا أو يضع مثل الواصلون إلى الجامعة اللبنانية بعد قطع البحار السبعة . . المشكلات تختلف فسي جميع القطاعات حين يصير مدارها توفير شروط مقبولة لاستقبال سبعة ألف وافتد من التعليم الإبدائي والتكيلي يصلون إلى المراحل التالية على إمداد عشر سنوات إذا لم تفر نصبة تسعة أعشارهم قبل الوصول . . . في مشكلة التعليم الإبدائي مدخل للنض الإوضاع في جميع المراحل أو القطاعات الأخرى ولتوحيد نضالها . وهي مدخل ل طرح أزمة التعليم على النقابات لأن الزامية التعليم الإبدائي والمتوسط (المهني أو العام) هي مطلب نقابي يفرض أولونه متى تجاوزت النقابات شعرة واحدة حالة التخلف والعمالة التي تحبسها في قضايا الأجور وشروط العمل ووصلت إلى موقع قيادي وموقف مبادر بين صفوف الحركة الشعبية ، ويلحق بالزامية التعليم مطالب أخرى من منح التعليم (نالتها بعض نقابات المستخدمين المسيطرة على القطاعية) إلى مجانية الكتاب المدرسي ، الخ . . . هكذا تجد الزامية التعليم مكانها ، على رأس قضايا أخرى من النوع نفسه تتعلق بالسكن والصحة وتعزير المهارة المهنية والحياة الثقافية للمعلمين والمواصلات ، الخ . . . وهي كلها قضايا تشكل مادة لبرنامج نقابي ثوري يتعدى دوامة زيادة الأجور التي ما يلبث أن ينصها التضخم (وأن لم تستبد هذه الزيادة من البرنامج) ويشير عن كتب إلى عدد من ملامح مجتمع جديد يريد الكادحون أن يبنوه .

ثم أن مشكلة التعليم الإبدائي والمتوسط مشكلة سياسية . فإن النضال ضد النصفية هنا هو قبض عليها عند مفصلها الرئيسي . . . السني . وهو كتف للمكان الذي تكمل فيه أكثر عناصر الفوز الطبقي على صعيد المجتمع كله . فهنا يمتين ، إلى مدى بعيد ، من سيدخل ملكوت النظام ومن سيبقي خارجه . وهذا النضال هو أيضا دفاع عن حق تلقى

عنده الطبقات الشعبية لتكشف عداء النظام لها . فبهذه هذا الحق يستطيع النظام أن يبقى التعليم أمثارا يدخل عنصرا - رئيسيا أو ثانويا - في كل الإمتيازات الأخرى ، من احتكار العمل الذهني إلى إمتياز الرخاء المعيشي إلى إمتياز السطوة الاجتماعية إلى إمتياز السلطة نفسها ، بمستوياتها جميعا . ولن يكون الهدف من تعميم التعليم تعميم هذه الإمتيازات ، فذلك عبث ، بل سيكون الهدف كشف الإستحالة الأصلية لتعميم أي من الإمتيازات التي يقوم عليها النظام وأسقاط مبرر إيديولوجي من مبرراتها هو الاحتكار الطبقي للتعليم . لن يكون الهدف - البعيد - تحويل البطالة إلى بطالة متعلمين واطهار عجز النظام عن استيعاب التعليم إذا جرى تعميمه . . سيكون الهدف اظهار عقم النصفية الراهنة للاستعباد (النسبي) وظلمها . . أي بالتمسك اظهار عقم النظام وظلمه . لن يكون الهدف تحويل أبناء الفلاحين جيما إلى موظفين كبار أو اساتذة في الجامعة ، بل أن كسر مفاصل النصفية ، بدءا من المرحلة الابتدائية ، بتكثف الاعتباط في السلطة وفي الإمتيازات التي يتبع بها الموظفون الكبار وفي السطوة التي لاسطة الجامعة ، إذ يفسحها مبدئيا التي لاسطة الجامعة ، إذ يفسحها مبدئيا (رغم استحالة ذلك على النطاق العملي) في منازل أعداد كبيرة من الناس . . أن أزمة التعليم هي ، في المدى الاستراتيجي ، أزمة ثورية . . !

ما هي شروط انتهاء الحركة الشعبية التي تبني قضية التعليم ؟ وما هي اتجاهات البرنامج الملائم لتأطير هذا التنبؤ ؟ لا شك أن طرح هذين السؤالين انطلاقا من وضع العلاقة الراهن بين الحركة الشعبية وأزمة التعليم ينطوي على استباق ذهني بعيد ، عاجز عن الاحتكام فعلا إلى الواقع . لكننا سوف نعرض لهما بإيجاز في حلقة أخرة من هذا البحث أو ذلك ، على صعيد الإبداء . ثم أن السؤالين يتناولان في الحقيقة شروط استقلال الحركة الشعبية ووحدها عامة - وهو موضوع يتعدى نطاق بحثنا . ذاك ما يرسم مسبقا لخاتمة هذا البحث حدودا ضيقة .

في العدد المقبل
أزمة التعليم : شروط
الطرح الجماهيري
واتجاهات البرنامج

مجموعات الحرية

بثلاثة مجلدات للأعوام ١٩٧١/٧٠/٦٩
تحت المجلد ٢٥ ليرة لبنانية (علاصايف البريد)
يرطلب منه إدارة المجلة ويرسل بالبريد الجوي أو العادي

الجفاف بنينا ما زال احتياطي العالم العربي منه يشكل حوالي ثلثي احتياطي العالم ، وهناك مناطق لم يجر سبرها بعد وينوع وجود كميات هائلة من البترول فيها (اليمن - الجنوبي مثلا) .

ونزع هذا السلاح الخطر من يد الجاهل العربية يستوجب قبل كل شيء تجنب أية إمكانية للتأميم أو لوقف تنفق البترول التي العالم العربي في حالة اشتداد النزاع في المنطقة ، وليس أفضل من « المشاركة » في الاستفجار علاجاً بشكل « حالة بديلة » للتأميم ويكون موظفا كله في مصلحة الدول صاحبة الاحتكارات .

تخلف في البلاد ... واستثمارات في أمريكا

من هنا جاءت اقتراحات المشاركة هذه التي غابت السعودية من خلالها أيضا على فتح باب جديد لتهرب حتى الزيادة الضخمة في الأرباح الناتجة عنها الى أمريكا («تأميمها») وتوظيف العائدات الفائجة عن زيادة الإنتاج في الصناعة البترولية الأمريكية (وليس إقامة صناعات نفطية متفرعة ومساعدة في الجزيرة العربية !!) . وقد جرى التهديد لهذا الإنفاق بذرائع مختلفة منها أن توظيف العائدات في الاستثمارات الأمريكية سيضمن « معاملة تفضيلية » للنفط السعودي . بينما يترع بعض « الوطنيين » بتفسير هذا التوظيف المالي السعودي في أمريكا بأنه سيشكل في المستقبل سلاحا للضغط على أمريكا « من داخلها » ، كما تفعل الحركة الصهيونية !!

أن توظيف العائدات في استثمارات أمريكية — رغم الحاجة إليها في البلاد العربية — هي بالضرورة تأمين نقدي موهون لديمقراطي مقابيل ضمان بقية الاستثمار الذي لم يعرض (نظريا) والبالغ 7٩٩ / من أية عملية تأميم أو مصادرة ، كما أن عملية زيادة الانتاج ليست سوى « استنزافا سريعا لخزونات الأبار من النفط » مما يؤدي الى تضييقها بسرعة دون الاستفادة من العائدات في تنمية صناعات محلية بديلة للنفط بعد نفادها .

أن خافي اقتصاد وطني مستقل ومتكامل وليس وحده الجانب المؤقت (عائدات النفط) يستدعي بالضرورة خلق صناعات بديلة للنفط الى جانب الصناعات التابعة والوسطية له . حيث تكون مهمة الأولى ضمان تطور البلاد بعد نفاذ النفط وتكون الثانية لضمان الاستفادة القصوى من النفط في فترة تنفقه ولخلق الإمكانة الأساسية لتحريره من سيطرة الاحتكارات المباشرة عليه .

أن إيجاد صناعات محلية بترولية (مصافي تكرير ، صناعات تحويلية بتروكيمياوية ، أعمال هندسية ، ضخ ونقل) هي ضرورة لا غنى عنها لتسهيل تروينا الوطنية على أرضنا وتضيقها مصنعة بدلا من أن تعود أرباح العمليات الوسيطة للاحتكارات نفسها .

من ناحية أخرى ، فإن اتفاق المشاركة يعني الدول المنتجة من أرباح البترول كسلاح ضغط باندبها ، حيث تنفق قدرتها القليلة على التعامل معه بحرية ، وبالتالي يكون اتفاق المشاركة هو اسقاط للحق في استخدام الورقة الراجعة — البترول — التي تراهن عليها شعوبنا في صراعها مع الإمبريالية . أن الإمبريالية الأمريكية والأوروبية (رغم التناقضات العارضة بينها) تسعى الى تثبيت موقعها السياسية ومصالحها المادية في الوطن العربي عامة ومناطق مخازن النفط خاصة ، مستفيدة من كافة الأنطورات التراخية التي استمررتها في المنطقة لصالحها ومستفيدة من علاقاتها مع بعض دول المنطقة بدءا بأسرائيل كحارس لمصالح النفط وممراته وانتهاا لدول الرجمة الحارسة لمناجمه ومخازنه .

السعودية وتصفية القضية الفلسطينية

كان الموقف من الرجعية السعودية ودورها كقيادة للثورة المضادة ، ودورها في تثبيت المصالح الإمبريالية النفطية ودورها بالنسبة للقضية الفلسطينية مجال نقاش واسع في المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية . وقد قدم وفد رابطة أبناء الجزيرة العربية (في الخارج) مذكرة الى المؤتمر يوضح فيها حقيقة هذا الدور للرجعية السعودية ... وفيما يلي أهم ما جاء في هذه المذكرة :

لقد كان لسرور الثورة الفلسطينية ، وتصورها لساحة النضال العربي في فترة ما بعد العدوان الاسرائيلي في يونيو حزيران ١٩٦٧ ، الدور الرئيسي في استعادة شعبيتها العربي فقه في الصمود ، ولم يعد أمام التحالف الإمبريالي الصهيوني ، الرجعي بد من الاستمارة في سبيل جني ثمار العدوان . وليس من سبيل الى ذلك الا بتوجيه ثورة أقوى الثورة العربية ، وفي مقدمتها الثورة الفلسطينية طلعة النضال العربي ، ففي الوقت الذي عهد فيه لحكم الاسرة الهاشمية في الأردن بضرب الثورة الفلسطينية لم يكن حكم الاسرة السعودية مجرد عامل مساعد في ذلك ، بل كان يؤدي دورا لا يقل خطورة عن دور حكم الاسرة الهاشمية والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة ... فلم يكتف بعد الرجعية الأردنية بالمال والسلاح اللازم للتمكن من ضرب فصائل الثورة الفلسطينية وحسب ، بل راح يطوق ، ويضرب فصائل أخرى في سبي الواقع جزء لا يتجزأ من الثورة العربية ، وسند أساسي للثورة الفلسطينية ... فقبل ، وثناء التصفيات الدموية لفصائل الثورة الفلسطينية على يد الرجعية الأردنية كان حكم الاسرة السعودية ، في الجزيرة العربية يتودد الرجعية العربية ، ويتوأم مع الرجعية الإيرانية ، وبدعم بريطاني ، وأمريكي لضرب

وحماية عدوانها على هذا الأساس .. أن هذا الموقف الأمريكي لم يفر دهشة جهايرتنا العربية فحسبنا يدرك هذه الحقيقة ويعلم أن زرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي أنها هو ضرورة استعمارية لمنع الأمة العربية من تحرير وطنها وتوحيده .. لكن المثير للدهشة أن يؤدي هذا الموقف الأمريكي السافر الى اقدام حكم الاسرة السعودية وهو بتصدر قيادة الرجعية العربية وبرز امام الدنيا كلها مشهرا سلاحه علانية في مواجهة مباشرة للثورة العربية ، واصبح لا يجد أي حرج في اعلانه حماية ، وصيانة المصالح الإمبريالية الأمريكية ، المتحالفة جهارا مع الصهيونية المعتدية على الأمة العربية حيث لم تعد الرجعية السعودية قادرة على الغيبة دورها في تنفيذ المخططات الإمبريالية ضد الأمة العربية .

لقد كان حكم الاسرة السعودية يحاول التستر على مواقفه التافهة ضد الامية العربية لصالح اعدائها فتمتدحا رفع شعار ضرب المصالح الإمبريالية في المنطقة العربية ، ومنع ضخ البترول للدول المساتدة ، والمؤيدة للعدوان الاسرائيلي ببر انداك رفضه لهذا ساعد على الحصول على المال اللازم للصمود وتوفيق امكانات تحرير الارض العربية .. وبعد أن تبلور شعار معاملة الإمبريالية الأمريكية بالمال ، وضرب مصالحها في المنطقة العربية نظرا لدعماها غير المحدود ، وتأييدها غير المشروط للصهيونية المعتدية ، نجده يتنادى أكثر من أي وقت مضى في دعم الموقف الأمريكي ، ويعلن على لسان وزير بتروله : أن البترول سيسمّر تنفقه الى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن المأكلة السعودية ستزود من انتاجها من ستة ملايين برميل يوميا حتى يصل الى عشرين مليون برميل يوميا عام ١٩٨٠ لمواجهة ازدياد احتياج الولايات المتحدة الأمريكية للبترول .

وبالطبع فليس هذا كما يبدو كافيا بنظره ل يظهر صادق ولاته للإمبريالية الأمريكية ولكي لا يكون على الأرض كلها عييل اصدق ولا

الخص للامبريالية الأمريكية من الحكم السعودي .. وادراكا منه لما يعانيه ميزان الموفوعات الأمريكية نتيجة للمصاريف الباهظة في حربه العدوانية في فيتنام ، ثم بدعاه غير المحدود للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة ، ومساهمة من حكم الاسرة السعودية في دعم الاقتصاد الأمريكي ضمانا لاستمرار الدعم

الأمريكي للكيان الصهيوني فإن السعودية ستوظف الاموال الوفيرة من عائدات البترول في الولايات المتحدة الأمريكية ففي ذلك ضمانتان للإمبريالية الأمريكية ... ضمانا للمساعدة على تغطية نفقات دعمها لإسرائيل ، وضمانة ضد أي خطوة لتأميم شركاتها النفطية الاحتكارية . لقد أدرك الحكم السعودي منذ اقامته على

أرض الجزيرة العربية أن بقاءه مرهون ببقاء المصالح الأمريكية .. وأن اقدامه مستقل جائمة على اغناق الشعب العربي في الجزيرة العربية طالما بقي الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة قويا بفضل الدعم الإمبريالي . بقي أن نعي فصائل الثورة العربية ، وفي مقدمتها فصائل الثورة الفلسطينية أن الطريق الى تحرير فلسطين يمر عبر وحدة فصائل المقاومة وتوحيد جهودها مع كل القوى التقدمية العربية والعالية ولن يكون الا على حطام المروشي الخائنة ذلك أننا اذا حطمتا العدو المحلي الذي يطمعنا من الخلف ويعيقنا عن مواجهة عدونا الرئيسي عندها سنصبح في قوة الشعب الفلسطيني العظيم الذي نشهده اليوم يقهر اعنى قوة غاشية عرفها التاريخ .

رابطة أبناء الجزيرة العربية - السعودية — في الخارج ■

عودة بيرون إلى الأرجنتين هل تحل أزمة الحكم العسكري

للاسمالة ظل يليي عدا من تطلعات الجماهير القومية والمعادية للإمبريالية وحفظ الحركة قوتها . فلا السلطة نصف المدنية التي فرضتها الطبقة الرأسمالية المسيطرة التابعة للإمبريالية ولا دكتاتوريتها الصغرة المدنية والريفية قد في توفير قاعدة شعبية واسعة لنفسها . بل اقتصر تأييد هاتين السلطتين على الفئة العليا فكان أن اضطرت غالبا الى التنازل أمام حركة ثنائية الى الاتجاه البيروني . وكانت أقوى حركتين سياسيتين — ظلنا ممنوعتين في ظل الدكتاتورية العسكرية حتى العام الماضي — تنبئان الى الاتجاه البيروني وتبشيران بالرجوعية على الصعيد الأيديولوجي — في الحركة البيرونية . لكن الصعود القوي للحركة العمالية والشعبية واحتدام صراع الطبقات قد ادبا الى اشتقاق الحركة البيرونية نفسها . فانتفض الجناح البرجوازي عن الجناح العمالي وبدا هذا الاخير يتبع التاضلين

التقايين في القواعد والحركة الثورية . في هذا الوضع المتنام الذي يتمق فيه ، بسرعة ، الصراع الطبقي والنضال المعادي للإمبريالية ويسبب قواعد صلبة نقابية وسياسية وعسكرية ، نادي النظام العسكري والطبقة المسيطرة عدو الأيس بيرون لباتي فينقد سلطنتها . كانت هذه العمدة بمنظرة منذ عامين كان بقدرها لها أن تأتي في اعقاب التنازلات التي قبلها القادة العسكريون في مواجهة الحركة الشعبية . هذه التنازلات هي الترخيص للأحزاب السياسية والوعد بإجراء انتخابات تشريعية في آذار ١٩٧٢ والعودة التدريجية الى الحياة المدنية الديمقراطية (البرجوازية) . فإن تاكل الدكتاتورية العسكرية وعدم فعالية القمع لم يكونا يتركان سبيلا اخر أمام الطبقة المسيطرة .

لذا فإن عودة بيرون هي تقييـج هذا الرجوع الى الحياة المدنية والبدل (« المنطقي » — من وجهة نظر البرجوازية — للدكتاتورية ، لأن حركتها واثقة من الحصول على أكثرية كبيرة في الانتخابات المقبلة . لكن هذه العودة تجد مكانها أيضا في إطار الضرورة الملحة التي تواجهها البرجوازية وقيادات اليمين البيروني لوقف التفاعل الذي يقود الجماهير البيرونية المتعصب نحو مواقع أيديولوجية وسياسية جذرية .

عدا ذلك ، فإن ضعف النظام العسكري القائم وانقسام الحركة البيرونية بين يمين ويسار (وهو يعد من قوة بيرون والبيرونيين) يسبحان حاليا بنشوء توازن معين بين بيرون والجنرالات (وخاصة الجنرال لانوس رئيس الدولة) .

فهل تتجه الأرجنتين نحو التجديد لبيرون أم نحو سلطة بيرونية بلا بيرون يكون على رأسها لانوس نفسه ؟ المهم أن اتساع الحركة الطبقة المعادية للإمبريالية والأزمة العميقة للرأسمالية الأرجنتينية التابعة يرسمان حدودا واضحة لحلوله الإمتصاص البيرونية .

المسيطرة (زيادة الاجور التي كان يسبقها دائما غلاء الاسعار) .. هذه الوجهة كانت تنعكس بدقة في الاستقطاب الذي اخذ يصيب المجتمع الأرجنتيني . فإن مئات متزايدة الاتساع من البرجوازية الصغرة المدنية والريفية قد اخذت تتعاطف مع الحركة العمالية وتنشد الى نضالها ضد الدكتاتورية العسكرية وسيطرة الشركات الإمبريالية . وفي الحركة العمالية نفسها — وهي مؤطرة نظريا نقابيا واسما — اخذ الجمهور العمالي والمناضلون النقابيون في القواعد يعززون القيادة الفاسدين أو المرتشين أو المعلنين لحساب السلطة العسكرية واخذوا يجاوزون التوجهات النقابية البيروقراطية التي حاولت أن تكبح الحركة ونوقها . وفي الوقت الذي كانت تنمو فيه الحركة العمالية الشعبية عبر الاضرابات

والمنتجات الإمبريالية (وهو سباق يميز الستينات واتسع منذ ١٩٦٦ اي بعد الانقلاب الثاني الذي سلم الحكم الى الجنرالات واعاد انشاء الدكتاتورية العسكرية) قد شدد من أزمة التخلف ومن الاستغلال في الداخل . فإن حجم الدين الخارجي (وهو الاضخم في أمريكا اللاتينية) واغراق السوق بالسلع الأجنبية وتبعية السلعة الرئيسية المدة للتصدير (أي اللحم) تجاه تقيلات السوق الدولية قد اطلقت كلها أزمة حادة تصافر فيها ركود القطاعات المنتجة (المؤدي الى البطالة وهبوط مستوى المعيشة) مع التضخم (المؤدي الى ارتفاع الاسعار والتخفيض المتكرر للعملة) وزاد من حدتها ارتفاع الاجور (رغم نقصه عن الحدائق بالاسعار) وهو ما فرضه اتساع الحركة العمالية المطلوبة .

كانت دكتاتورية الرئيس الأرجنتيني بيرون ، بين أعوام ١٩٤٦ و ١٩٥٥ ، تحمل سمات جد قريبة من الدكتاتورية الفاشية الموسولينية : فكانت مجسلا نواحي الحياة السياسية والإدارية و النقابية في تليلا تخضع لقيضة « الحزب » البيروني وعصبيات الميليشيا والبوليس التي أوكل اليها امر الحفاظ على « الأمن والنظام » باسم الشعب والجماهير . ولكن الأوضاع الخاصة بالأرجنتين ، وهي أوضاع بلد يتخلف يقبل الإنتاج الزراعي على المقصاده (تصدير اللحوم والحليب والبيض ...) ويسطر عليه كبار ملاكي الأرض المبريطين عضويا بالإمبريالية التي تدمر بالرسايل والتهيزات الصناعية وسلع الاستهلاك المعادي وتهدن بالنالي هجمة كاملة على البلاد ، هذه الأوضاع كانت تمنع منجزات الحكم البيروني مضامين حركة تحرر وطني بقودها البرجوازية . وقد استطاع أن يكسب تأييد اوسع الجماهير ، العمال والريولناريا الزراعة والمواطنين عن العمل في احياء المدن وصغار الموظفين ، بالاصلاحات الصناعية التي قام بها وبأنهية لقطاعات اقتصادية هامة كانت بيد الإمبريالية (النقل ، التجارة الخارجية ...) وشجيعه التصنيع الثقيل على حساب القطاعات الزراعية التي يسيطر عليها كبار ملاكي الأرض . ولما كان هدف بيرون آنذاك هو انشاء بنية تحتية للنمو الرأسمالي الأرجنتيني ، ولما كان ذلك قد توافق مع لهجة واجراءات معادية للإمبريالية (رغم حدود هذا العداء) فإن التجربة البيرونية كانت نوعا من « الناصرية » سبق ولادة هذه الأخيرة .

لكن الصعوبات الاقتصادية (التضخم ، أزمة التصدير) التي سببتها الضغوط الإمبريالية وضغوط السوق الرأسمالية العالمية وما واجهها من سياسة تقوم على اتساف الحلول ومن تجديد للحالف مع ملاكي الأرض الكبار — وهم المسيطرون على قرية الماشية — ما لبثت أن ادت كلها الى اضرابات عمالية كبرى نخرت تدريجيا شعبية النظام . هكذا جاء انقلاب سنة ١٩٥٥ ليحسم بدايات الصراع السياسي — الطبقي لصالح العسكريين الذين كانوا في خدمة الرأسمالين

وملاكي الأرض المبريطين بالإمبريالية . واليوم يريد بيرون بعودته الى الأرجنتين أن ينفذ نظام العسكريين والطبقة الحاكمة التابعة للإمبريالية ، أي الذين اطلقوا به قبل سبعة عشر عاما ! وتجد هذه المفارقة نفسها هنا في الأزمة العميقة التي تجتازها الأرجنتين منذ سنوات ثلاث . هذه الأزمة لا تضع على الحك نظام العسكريين وحده بل على سلطة الطبقة المسيطرة كلها ، وهي التي تواجه حركة عمالية بالغة الاتساع غالبا ما تتخذ شكل الانتفاضة ، تواجه أيضا غضبة البرجوازية الصغيرة التي عصف بمبادئها ارتفاع الاسعار والتضخم المالي المتسارع . ذلك أن فتح الابواب أمام الرسايل



المعاة (أكثر من ١٢ اضرابا عاما منذ ١٩٦٩) والانتفاضات المحلية كان الكفاح المسلح الذي قادته منظمات واحزاب بيرونية يسارية وماركسية (جيش الشعب الثوري) يقيم البداية باشكال من النضال متقدمة جدا . فمن الاضرابات العامة المتكررة والكثيفة دائما الى الانتفاضات المجردة رغم قمع الدكتاتورية العسكرية العنيف ، الى تولق المصلات بين العمال والطلاب في حركات الاضراب ومقاواة العمال بالغاء امتحانات الدخول الى المدارس والجامعات ، الى مساندة الفئات البرجوازية الصغرة التي كان حركها هي أيضا غلاء الاسعار والبطالة .. كان نضاع الحركة العمالية والشعبية منذ ايار ١٩٦٩ يتخذ صورة اقرب فأقرب الى الثورة لم ينفع في اصنافها قمع العسكريين ولا تنازلات الطبقة

هذا الاستقطاب نفسه اخذ يتحقق بقوة ايضا على الصعيد السياسي — الأيديولوجي . يضفعا هيئة البيرونية الأيديولوجية ولا تونها السياسية في صفوف الجماهير الشعبية والطبقة المعالة الأرجنتينية . ذلك أن تعدد العناصر التي تشكل منها البيرونية وهي تتراوح بين القومية البرجوازية والمعاداة للإمبريالية والطابع « الشعبي » المعادي

لينين: حول الاضرابات

في العدد الماضي نشرنا الجزء الأول من نص لينين حول الاضرابات حيث يفسر سبب قيام الاضرابات ودلالاتها بالنسبة لنضال الطبقة العاملة . يستكمل لينين في هذا الجزء الثاني والآخر من مقاله استخلاص الدروس التي تعلمها الاضرابات للطبقة العاملة محذرا من خطر اعتمادها كوسيلة وحيدة للنضال ، داعيا الى مواصلة الجهود لتنفيذ المهمة المركزية للطبقة العاملة ، مهمة بناء حزبها الاشتراكي القادر وحده على قيادة نضالها من أجل تحريرها ومعها الشعب كله .

الاضرابات تعلم العمال التفكير بالاشتراكية

ان كل اضراب يفرض على العمال التفكير بالاشتراكية . التفكير بنفصالات الطبقة العاملة ككل من أجل انقاذها . من اضطهاد رأس المال . وفي الغالب ، تجد عمال مصنع ما أو فرع صناعي معين أو مدينة معينة لا يعلمون شيئا عن الاشتراكية . أو هم بالكاد فكروا بها قبل الاضراب . تنتشر بينهم . بعد الاضراب ، الحلقات الدراسية والندوات ويتزايد عدد الذين يعتقدون الاشتراكية منهم . ان الاضراب يعلم العمال ان يقبضوا مدى قوة أرباب العمل ومدى قوتهم . انه يعلمهم ألا يقصروا تفكيرهم على رب عملهم وحده أو على زملائهم في العمل وحدهم ، وإنما ان يفكروا في جميع أرباب العمل ، في طبقة الرأسماليين بأسرها وفي الطبقة العاملة بأسرها . عندما يشاهد العمال رب عمل قد راكمت الملايين من كدح عدة أجيال من العمال يرفض منهم زيادة اجور متواضعة ، لا يسل برمي بالوف العائلات الجائعة الى الشارع . عندما يشاهد العمال ذلك ، يدركون ان الطبقة الرأسمالية بأسرها هي عدوة كل الطبقة العاملة ، وان لا اعتماد للعمال الا على انفسهم وعلى نضالهم المشترك . وغالبا ما:

يبدل رب العمل جهده لنضال العمال . فتردى نوب الحصن الكريم ، ضاميا استغلاله للعمال بنزائل نافه أو وعد كاذب . ان الاضراب يعري هذا الخداع دائما ودعمه واحدة ، ويظهر للعمال ان « الحصن الكريم » ما هو الا نذب في نوب حل .

الاضرابات تفصح الطبيعة الطبيعية للطبقة للدولة

ثم ان الاضراب يفتح اعين العمال ليس على طبيعة الرأسماليين وحدهم وإنما على طبيعة الحكومة والقوانين أيضا . فكما ان اصحاب المصانع يحاولون الظهور بظهر الحسنيين الكرماء امام العمال . كذلك يحاول موظفو الدولة وعمالهم تطمين العمال الى ان القيصر وحكومته معنيان بآمر اصحاب المصانع وأمر العمال على حد سواء . حسب مقتضيات العدالة . ان العامل يجهل الدولة . خاصة بكارهم . وكنيسة ذلك تنطلي عليه هذه الادعاءات . ثم يقوم اضراب في احد المصانع . ويظهر المدعي العام ويفتش العمل والشرطة . وغالبا الجيش . على باب المصنع . فبينهم للعمال انهم قد خرقوا القانون . ذلك انه يحق لأرباب العمل ان يجتمعوا وان يناقشوا علنا الوسائل الواجب اتباعها لتخفيض اجور العمال ، في حين ان العمال يرتكبون جرما اذا ما توصلوا الى اتفاق مشترك فيما بينهم ! ويجرى طرد العمال من بيوتهم . وتقتل الشرطة الحوانيت حيث يحصل العمال على المواد الغذائية بالدين . ويتبدل جهود لتخريض الجنود عليهم حتى عندما يتصرفون بهدوء وانضباط . وغالبا ما يصدر الأمر الى الجنود باطلاق النار على العمال . وعندما يقتلون العمال العزل من السلاح باطلاق الرصاص من الخلف على الجوع الجارية . يرسل القيص:

بنفسه رسالة شكر الى جنوده اوقد شكر جنوده على قتلهم العمال المضربين في « ياروسلاف » عام ١٨٩٥ . فيدرك جميع العمال ان الحكومة القيصرية هي الد أعدائهم لانها تدافع عن الرأسماليين وتكبل العمال وتكتم أفواههم . ويتضح للعمال تدريجيا ان القوانين إنما وضعت لخدمة الاغنياء فحسب . وان دور موظفي الدولة هو حماية مصالح هؤلاء . وان الشعب الكادح مهوور وممنوع من الإفصاح عن حاجاته وأنه لا بد للطبقة العاملة من ان تنال حق الاضراب وحق اصدار الصحف العمالية وحق الاشتراك في جمعية وطنية تسن التشريعات وتراقب تنفيذها . لكن الحكومة تعلم تهام العلم ان الاضرابات تنفخ أعين العمال . ولهذا السبب بالذات يملكها خوف عظيم من كل اضراب تقوم وتبدل كسل المستطاع لكسره بأسرع وقت ممكن . فلا عجب اذا قال أحد وزراء الداخلية الالمان ، عرف باضطهاده الدائم للاشتراكيين وللعامل الواعين طبقيًا ، أمام ممثلي الشعب : « وراء كل اضراب يلوح شبح الثورة » . فكل اضراب يبنى ويعزز عند العمال ادراكهم لكون الحكومة عدوا لهم . كما يشعرون بضرورة ان تعد الطبقة العاملة عدتها للنضال ضد الحكومة من أجل نيل حقوق الشعب .

الاضرابات « مدرسة حرب »

من هنا كانت الاضرابات تعلم العمال ضرورة الوحدة . وتبين لهم انه بمقدورهم النضال ضد الرأسماليين فقط اذا متا اتحادوا . وهي تعلمهم ان يفكروا في نضال الطبقة العاملة كلها ضد طبقة اصحاب المصانع وضد الحكومة البوليسية التعسفية . ولهذا السبب يسمى الاشتراكيون الاضرابات

« مدرسة حرب » . ولكن لا يجوز فيها العمال شن الحرب ضد أعدائهم من أجل تحرير الشعب كله . ومن أجل تحرير جميع الشغيلة من نير موظفي الدولة ونير رأس المال . غير ان « مدرسة الحرب » شيء والحرب الفعلية شيء آخر . وعندما تعم الاضرابات اوساط الطبقة العاملة يسود الاعتقاد عند بعض العمال (وبعض الاشتراكيين ذلك) بان الطبقة العاملة تستطيع الاكتفاء بالاضرابات وصناديق الاضرابات والجمعيات اضرابية ، وبان الاضرابات كقيلة لوحدها بادخال حصنيات هامة على اوضاع الطبقة العاملة ، لا بل انها قادرة على تخفيض نعرها الكامل . وعندما يلاحظون مفقدار ما تتضمنه وحده الطبقة العاملة — بل حتى صغر الاضرابات — من قوة ، يفس البعض منهم انه يكفي ان تنظم الطبقة العاملة الاضراب العام في مختلف أنحاء البلاد لكي تنزع العمال كل ما يريدونه من الرأسماليين والحكومة . ولقد انتشرت هذه الحكومة بين عمال البلدان بأسرع وقت كانت حركة الطبقة العاملة فيها لا تزال في أطوارها الأولى ، وعندما كان العمال لا يزالون عديمي الخبرة .

الا انها فكرة خاطئة . فالاضرابات واحدة من الوسائل التي تلجأ اليها الطبقة العاملة في نضالها من أجل تحريرها . ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة . واذا لم يلتفت العمال الى الوسائل النضالية الأخرى . فانهم سوف يؤخرون نمو الطبقة العاملة ونجاحاتها . صريح ان الأموال ضرورية لاستمرار صمود العمال خلال الاضرابات ، اذا كنا نودعي لها النجاح . وشما صناديق لجمع هذه الأموال في مختلف البلدان (وتكون عادة على مستوى الفرع الصناعي والمهنة والمصرف) . لكن انشاء مثل هذه الصناديق في روسيا مستطعم بصعوبات بالغة ، لان الشرطة تلاحق نشاطاتها . وسوسلي على المال وسعقل عدو لهم . وأنه يجب أن يخوضوا

النضال ضدها . والواقع ان الاضرابات هي التي علمت الطبقة العاملة تدريجيا ، في جميع البلدان ، النضال ضد حكوماتهم من أجل حقوق العمال والشعب كله . وكما قلنا ، فالحزب العمالي الاشتراكي هو وحده القادر على خوض مثل هذا النضال بان ينشر بين العمال الفهم الصحيح للحكومة ولقضية الطبقة العاملة . وسوف نعالج ، في مناسبة أخرى ، كيف نخاض الاضرابات في روسيا وكيف يجب ان يتصرف العمال الواعون طبقيا تجاهها . نكتفي الان بالتشديد على ان الاضرابات ، كما قلنا أعلاه ، هي « مدرسة حرب » وليست الحرب الفعلية ، وإنما — أي الاضرابات — شكل واحد من أشكال النضال . وجه واحد من أوجه الحركة العمالية . ومن الضروري والممكن ان ينتقل العمال من الاضرابات الفردية الى خوض نضال الطبقة العاملة كلها من أجل تحرير جميع الشغيلة . وهذا مستوى معين من الوعي الطبقي وعرفوا كيف يختارون الفرصة المناسبة لإعلان الاضراب . وتعلموا كيف يصيغون مطالبهم . وعقدوا أسللت بالمناضلين الاشتراكيين الذين يمدونهم بالمناشير والكراسات . ان عدد مثل هؤلاء العمال (الواعين طبقيا ، لا يزال محدودا جدا في روسيا . ويجب بذل كل جهد ممكن لمضاعفته لكي يمكن ابطال قضية الطبقة العاملة الى جواهر العمال . ولكي تعرف هذه على الاشتراكية وعلى النضال العمالي . وهذه مهمة ينبغي على الاشتراكيين والعمال الواعين طبقيا الاضطلاع بها جنباً الى جنب بتنظيم حزب الطبقة العاملة الاشتراكي . ثالثا ، لقد ظهر لنا ان الاضرابات تكشف للعمال ان الحكومة عدو لهم . وأنه يجب أن يخوضوا

تتمات

تمة صفحة « ٤ »

لاكتساب شعار دعم الثورة الفلسطينية برنامجا الفعلي الملموس . هذا الفهم لشعار الدعم والمشاركة يرتب على المقاومة الفلسطينية بالمقابل ان تغادر كل الاوهام التي أتسمت بها نظرة العديد من فصاتها الى علاقتها بالوضع العربي . فليس « كل العرب » مع القضية الفلسطينية ، ولا تستطيع حركة المقاومة ان تستمر في وضع نفسها خارج الوضع العربي كطرف ينظر المساندة من الجميع « كل حسب ظروفه وقدر طاقته » ولا تعنيه صراعات الوضع العربي والمواجهات الدائرة ضمنه في قليل أو كثير . بل ان المقاومة الفلسطينية تصبح مدعومة ، دون ان تغادر موقعها الوطني الخاص ، لاختيار مداخلة الى الوضع العربي بصورة تجسد فعلا ادراكها لحقيقة كون النضال الوطني الفلسطيني بشكل جزء لا يتجزأ من حركة الثورة العربية .

٢ — واذا كان مطلوباً استكمال البرنامج السياسي « للجهة العربية المشاركة » بما يجعله شاملاً لا يبرز ساحات الصدام مع الصهيونية والأمبريالية والرجعية وقوى القمع والاحتلال في جميع البلدان ، الا انه لا بد من إيلاء ساحة الجزيرة العربية عناية خاصة لأنها تشكل ، مع الساحات الفلسطينية ، الوضع العربي . كما ان ابرز طبيعة الردة الفاشستية المدوية التي شهدها السودان قبل أكثر من عام ونصف واتخاذ موقف واضح من « ابطالها » يكتسب هو بدوره أهمية بالغة لأنه يطرح مسألة الديمقراطية في العالم العربي بكل أبعادها .

تلك هي خلاصة النتائج التي انتهى اليها « المؤتمر الشعبي العربي لصرة الثورة الفلسطينية » . واذا كان مطلوباً بالاستناد الى ذلك تقييم المؤتمر بكمالات ، فباستطاعتنا القول: ان المؤتمر شكل خطوة ايجابية على طريق تحديد علاقة المقاومة الفلسطينية سياسيا وتنظيميا بالوضع العربي . فلمرة الأولى تخرط أقاومة رسمياً ضمن إطار جهوي « ملزم » يحدد لها مداخلها الى الوضع المذكور على قاعدة التمييز بين المستويات المختلفة في علاقاتها العربية . وقد أثبتت المناقشات التي شهدها المؤتمر انه بالإمكان النضال من أجل دفع الاطر الجبهوي المذكور نحو مواقع أكثر تقدماً باتجاه تغليب الصلة بين حركة المقاومة وبين الجماهير العربية . وقد عكس كل محاولات الاستدراج والاحتواء العربية الرسمية التي تنفرض لها العمل الوطني الفلسطيني . واذا كان صحيحاً ان المسألة ليست مسألة نصوص أثبتها او اغفلها البرنامج السياسي للجهة ، الا ان ما تضمنه هذا البرنامج من اتجاهات وما ادخل عليه من تعديلات يشكل سلاحاً في يد القوى الوطنية والديمقراطية الأكثر جذرية وتقدماً من أجل استكمال تصحيح مسار العلاقة بين الثورة الفلسطينية وباقي فصائل حركة التحرر الوطني العربية .

طريق القواعد العسكرية الأجنبية ، ونهب الثروة النفطية ، وفتح الباب واسعاً أمام التففل الصهيوني المباشر وغير المباشر ، والتفريط بالمنطقة ، ومحاصرة حركة الجماهير الوطنية والديمقراطية والانظمة التقدمية بقوة السلاح . دعم وتأييد الحركة الوطنية والتقدمية في تلك المنطقة ونضالاتها الجماهيرية والديمقراطية المسلحة ، والتصدي بحزم لسياسة القوى الصهيونية والرجعية في منطقة البحر الأحمر ، هذه السياسة التي فتحت الطريق للقواعد والنفوذ الصهيوني من أجل السيطرة على مداخل هذا البحر ضامناً لمصالح العدو الصهيوني وللمصالح الأمبريالية البترولية » . « ... مقاومة كل أشكال القمع الموجهة الى الحركة الشعبية في الوطن العربي والتأكيد على الحريات الديمقراطية للجماهير العربية في التعبير عن ارادتها الوطنية المستقلة في التحرير الشامل ، وعلى الحقوق الديمقراطية للتنظيمات السياسية والنقابية والشعبية » .

ولقد كان مفترضاً ان تتضمن التوصيات المذكورتان مرافق واضحة من الرجعية السعودية تسميها بالتحديد وتأييداً حازماً لليمن أديمقراطية في نضالها ضد الغزو الأمبريالي الرجعي المنظم وادانة للحكم العسكري الديكتاتوري في السودان معلقة على وجه التخصص ، لكن نسبة القوى في المؤتمر لم تسمح بها هو أكثر من النص العام كما ورد في التوصيتين المذكورتين .

المؤتمر : خطوة ايجابية اولية

تلك هي خلاصة النتائج التي انتهى اليها « المؤتمر الشعبي العربي لصرة الثورة الفلسطينية » . واذا كان مطلوباً بالاستناد الى ذلك تقييم المؤتمر بكمالات ، فباستطاعتنا القول: ان المؤتمر شكل خطوة ايجابية على طريق تحديد علاقة المقاومة الفلسطينية سياسيا وتنظيميا بالوضع العربي . فلمرة الأولى تخرط أقاومة رسمياً ضمن إطار جهوي « ملزم » يحدد لها مداخلها الى الوضع المذكور على قاعدة التمييز بين المستويات المختلفة في علاقاتها العربية . وقد أثبتت المناقشات التي شهدها المؤتمر انه بالإمكان النضال من أجل دفع الاطر الجبهوي المذكور نحو مواقع أكثر تقدماً باتجاه تغليب الصلة بين حركة المقاومة وبين الجماهير العربية . وقد عكس كل محاولات الاستدراج والاحتواء العربية الرسمية التي تنفرض لها العمل الوطني الفلسطيني . واذا كان صحيحاً ان المسألة ليست مسألة نصوص أثبتها او اغفلها البرنامج السياسي للجهة ، الا ان ما تضمنه هذا البرنامج من اتجاهات وما ادخل عليه من تعديلات يشكل سلاحاً في يد القوى الوطنية والديمقراطية الأكثر جذرية وتقدماً من أجل استكمال تصحيح مسار العلاقة بين الثورة الفلسطينية وباقي فصائل حركة التحرر الوطني العربية .

الكلمة الأخيرة

أسباب الطائفية في مصر

لا يمكن فهم الأحداث الطائفية التي شهدتها مصر مؤخرا إلا على أرض التراجع العام الأيديولوجي والسياسي والاجتماعي الذي شهدته «الناصرية» بعد هزيمة ٥ حزيران .

والترجع الأيديولوجي يتمثل بوضوح وجلاء « بالاتجاه الديني المتعصب » والعداء العنيف للماركسية والشيوعية الذي تحولت اليه الناصرية عند العقيد القذافي ... « فالناصرية الليبية » تتمثل - الآن - بأكثر جوانبها الرجعية والمحافظه ، وبأكثر ما استوعبته من الأيديولوجية القبيحة للسائدة التي حافظت الناصرية عليها وصالحتها ، بحكم أن التطور الرأسمالي الحديث الذي مثله الناصرية لم يشكل انقطاعا نوعيا عن المجتمع القديم ... فكان تعبيرة على الصعيد الأيديولوجي مصالح الناصرية مع الأيديولوجية القبيحة والقطاعية ، دون صراع إلا بحدود محاولات التحديث الضيقة التي كان ينطليها طموح الناصرية لبناء المجتمع الصناعي الحديث ... كالدفاع عن سفور المرأة وحريتها في العمل وحريتها في التعليم الجامعي والاختلاط ، والبعد عن التعصب الديني وعدم القبول بتطبيق الشرائع الدينية ...

(لقد وقت عبد الناصر في مؤتمر الميثاق الوطني الذي دعا اليه بعد الانفصال عام ١٩٦١ ضد هذه الاتجاهات التي ارتفع صوتها بعد التأميمات والتي جعلها بعض رجال الدين وممثلو الفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع الناصري : بقايا القطاع والملوك والكبار والمتوسطون الذين لم يسهم الإصلاح الزراعي، والبورجوازية الصغيرة الحرفية والتجار المتوسطون والصغار ، والرأسمالية الوطنية في القطاع الخاص ...)

كانت الأيديولوجية البورجوازية الناصرية على هذا الصعيد امتدادا للحل البورجوازي الليبرالي للمسألة الطائفية الذي طرحته البورجوازية المصرية في تاريخها الحديث منذ محاولاتها الوطنية للاستقلال عن المصالح الأجنبية الاستعمارية في مصر . لقد كانت مصالح البورجوازية المصرية - بخلاف مصالح البورجوازية الليبرالية ومثليها من القطاع السياسي مثلا - تدفعها إلى حل ليبرالي للمسألة الطائفية ، لأن الوضع الطبقي للطائفتين كان متشابها إلى حد كبير ، وكانت البورجوازية الإسلامية والقطعية ذات مصلحة مشتركة واحدة تجاه المصالح الاستعمارية البريطانية تتطلب « وحدة وطنية مصرية صلبة » لتقود البورجوازية المصرية الحركة الشعبية والوطنية ، قطع العلاقة مع العسكر الاستعماري لتبيل بعض حقوقها الوطنية (الدستور ، والاستقلال ، والاستقلال النسبي للاقتصاد الوطني) .

ومنذ ذلك الوقت تعاقب « الهلال والصليب » في مصر ، واستطاع الفكر الليبرالي الذي طرحته الفئات البورجوازية الأكثر تقدما وعصرية في البورجوازية المصرية التي قادت الحركة الوطنية طيلة الأربعين عاما الماضية ، استطاع هذا الفكر الليبرالي أن يطرح حلا للمسألة الوطنية بعيدا عن « التعصب الديني » خاصة على صعيد شرائع الدولة وقوانينها ... طبعاً ، ليس باستطاعة الحل البورجوازي أن يقضي على الطائفية ، فالفكر البورجوازي في بلد متخلف لم يكن بقادر - بحكم وضع البورجوازية المتخلفة نفسها وعجزها عن القيام بمهام ثورية بورجوازية ديموقراطية ضد القطاع - لم يكن بقادر على وضع حل ديموقراطي نهائي وثابت ، فهو هنا على هذا الصعيد يصالح الأيديولوجية الدينية بكل ما تمثله عندما يتعلق الأمر بصراع ديني تواجه مصالح طبقية في وقت ما .

ان «الناصرية» كانت امتدادا لتاريخ البورجوازية المصرية على هذا الصعيد ، وقد ظهر ذلك بوضوح تام في الميثاق الوطني عام ١٩٦١ ... ومن هنا كان صراع الناصرية باستمرار مع « الاتجاه الديني المتعصب » الذي مثله « الإخوان المسلمون » ثم بعد ذلك مع كل اتجاه ديني سياسي يحاول أن يطبق الشريعة الدينية بحذافيرها ...

ولكن بعد هزيمة ٥ حزيران بالذات بدأت البورجوازية الناصرية الجديدة تدفع بالاتجاه الديني والصوفي (شهدت مصر ازدهارا وانتعاشا في ذلك) ، كمحاولة لتضييق الجاهليين عن واقع الهزيمة والعجز ، واستلابها وتحويل طاقتها وتحريكها ضد هذا الواقع ... ولكن هذا التيار ظل محدود التوازن الناصري الذي حرصت عليه البورجوازية الجديدة فيما بعد الهزيمة ، ولم يتحول - فعلا - إلى تيار سياسي ، فقد كان ماضي الناصرية في ظل وجود عبد الناصر وامسكه بالتوازن بين الفئات الاجتماعية المسيطرة (البورجوازية الجديدة ، الكتكوتراط ، الرأسمالية الزراعية) ، كان ماضي الناصرية هذا يلقى بثقله على التيارات المتصارعة بين هذه الفئات ، ويلجئها من أن تتحول عن الأيديولوجية الناصرية أو أن تفرض عليها تراجعاً أساسية . وبعد وفاة عبد الناصر انفرط التوازن وفقدت

الفئات الاجتماعية المسيطرة امكانية التماسك والتوازن المستقر ، وبدأت مصالحها تدفعها في وضع العجز والخوف من نمو الحركة الشعبية إلى مختلف اتجاهات الأيديولوجية والسياسية التي تعبر عن مصالحها الجديدة بعد الهزيمة وفي مستوى جديد من الصراع الوطني والطبقي . في هذا الوقت جاءت « الناصرية الليبية » كما تمثلت بالاتجاه الديني للقذافي كنوع من صعود النخبة العسكرية للبورجوازية الصغيرة الليبية ، التي في واقع ليبيا النفطية وغناه وفراؤه لم تستطع إلا أن تحافظ بقوة أكثر على ما تركته الأريستوقراطية الليبية الملكية من أيديولوجية غيبية . فدمجت الناصرية بالأيديولوجية الدينية دمجاً كاملاً ، ورفعت الاتجاهات الأكثر رجعية ومحافظه فيها إلى مستوى التعصب الأيديولوجي الكامل .

هذا هو التيار الناصري الديني الجديد الذي مثله « الناصرية الليبية » . وبعد أن طرحت قضية الاتحاد الثلاثي ، والوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا ، بدأ هذا التيار الذي يمثل القذافي بشكل تغطية أيديولوجية وسياسية لأكثر الفئات الاجتماعية تخلفاً في المجتمع المصري وخاصة الرأسمالية والزراعية والملوك المقاريون ، والبورجوازية التجارية المتوسطة والصغيرة . هذه الفئات التي بدأت تنشط وتتحرك وتحاول أن تأخذ « مركز قوة » جديد في المؤسسات السياسية القائمة وخاصة في الاتحاد الاشتراكي ، وفي حالات التراجع تبرز هذه الفئات كأكثر القوى الاجتماعية دفعا له إلى نهائية القصوى . وقد وجدت هذه القوى الاجتماعية في الناصرية الليبية والاتجاهات الدينية المتعصبة التي يمثلها العقيد القذافي أفضل تعبير عن استقلالها السياسي النسبي عن البورجوازية الجديدة في القطاع العام ، وأفضل تغطية أيديولوجية لحركتها السياسية في دفع التراجع إلى نهايته : المبردة إلى الملكية الرأسمالية الفردية ، قطع العلاقة مع العسكر الاشتراكي ومع الاتحاد السوفياتي ، تطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها كما يفعل القذافي في ليبيا ...

(في التقرير الذي أعدته اللجنة البرلمانية في مجلس الشعب عن الأحداث الطائفية في مصر جاء ما يلي : بروز تيار متدفق يدعو إلى اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً للشرع) . وبدأ تيار سياسي واسع (الإخوان المسلمون والاتجاهات المتشابهة لهم) تنشط تنظيمياً وسياسياً وتطرح شعارات محددة ، (العودة إلى العقيدة الدينية ، تطبيق الشريعة ، محاربة الماركسية والعلاقة مع الاتحاد السوفياتي) ، وتجمعت هذه القوى في « حزب رجعي واحد » وجد في خط الفريق صادق ومواقفه السياسية وتعبيره السياسي ورمزه القيادي داخل السلطة .

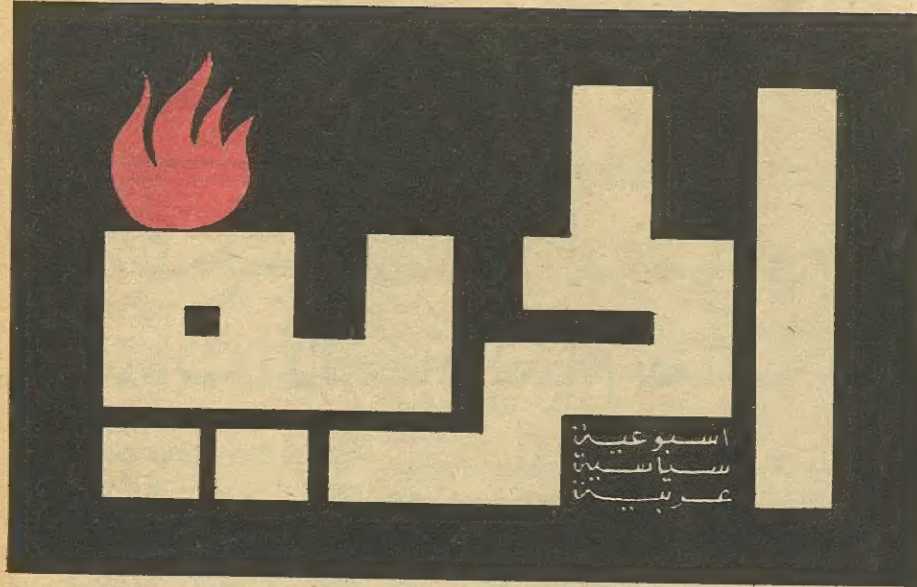
وكان هذا التيار يمثل أكثر ما في الطبقة الحاكمة المصرية من اتجاهات استسلامية لاي تسوية سلمية عن طريق أميركا . وعندما أقبل الفريق صادق تحركت هذه القوى سياسياً ورفعت شعارات محددة ضد تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، وكان من بين شعاراتها (العقيدة الدينية أهم من سيناء) . وفي ظل هذا النشاط الداخلي خاضت البورجوازية الجديدة في القطاع العام من أن يستفحل هذا التيار ضد العلاقة مع الاتحاد السوفياتي بعد أن وافقت على قرار طرد الخبراء السوفييات ، فالعلاقات الاقتصادية واعتماد القطاع العام على المساعدات السوفياتية ، يجعلها تسعى لحل متوازن يحافظ على هذه العلاقات من ناحية ، ويفتح الباب للعلاقة مع الغرب وأميركا بنفس الوقت . ومن هنا كان اختلاف مواقع ومصالح الفئات الاجتماعية المسيطرة ، وبرزت الرأسمالية الزراعية كقائدة لأكثر الفئات الاجتماعية تخلفاً ، والتي وجدت في « الناصرية الليبية الدينية المتعصبة » أيديولوجيتها .

في هذا المناخ الأيديولوجي السياسي كان لا بد أن تصبح الأرض خصبة لأثارة الفتنة الطائفية ، فتتحرك الأصابع الأميركية لأشغالها ، فتتحرك الكنائس وتوزع المنشورات ، وتنتشر الإشاعات ، وبالتالي أن تقوم « ردود فعل طائفية عند الاقباط خوفاً من تطبيق الشريعة الإسلامية ، وخوفاً من السيطرة الطائفية الخ » وتبدأ ردود الفعل هذه تطرح مطالب طائفية في تمثيل الاقباط في السلطة الخ ...

كم هي سطحية تلك التي تحصر أسباب الأحداث الطائفية الأخيرة في مصر بالأصابع الأميركية والإسرائيلية . هذه الأصابع تحركت فمسلا - ومن مصلحة أن تستغل وتتحرر - ، ولكن تحركت على أرض خصبة سقتها أيديولوجية القذافي الدينية المتعصبة ...

في هذا العدد:

- تقييم عام للحركة الطلابية الوطنية في مصر .
- إفشال المخطط السعودي ليمنة الحرب .
- الدور القيادي للطبقة العاملة في الثورة الفيتنامية .
- الحركة الشعبية في لبنان تصدى لمشروع الأيجارات .



بيروت - الاثنين ١١ / ١٢ / ١٩٧٢ - العدد ٥٩٩ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - 11 / 72 / 1972 - N° 599 - AL - HOURRIAH

في ذكرى احتلال إيران للجزر العربية: شيوع الخليج يحتفلون والجهاهير تضرب وتضطاهر

● مرت خلال هذا الأسبوع الذكرى الأولى لاحتلال إيران للجزر العربية الثلاث في مضيق هرمز بالخليج العربي . وقد كانت هذه المناسبة هي

— أيضا — الذكرى الأولى لقيام دولة اتحاد الإمارات العربية ، بين إمارات ساحل عمان السبع . وفي الوقت الذي كانت فيه جهاهير الخليج تتعزق حقداً والمأ على المشايخ الذين فرطوا بالسيادة الوطنية العربية على الجزر، وسلموها لإيران تحت ضغط أسياهم الإنكليز ، والأميركيين ، كان هؤلاء المشايخ يستفزون مشاعر الجماهير بأوضح الأشكال . التبذير الفاحش، واقواس النصر، واستقدام الفئتين المرتزقة - و في مقابل بذخ شيوخ النفط في الاحتفال بميلاد اتحادهم الاستعماري، كانت الجماهير تحيي ذكرى خيانتهم الوطنية بشتى أشكال الاحتجاج . وجه سكان طيب الكبرى المحتلة رسالة إلى رئيس الاتحاد - زايد - يطالبون فيها بتسليمهم وبقطع العلاقات مع إيران، مستكرين تفريط دول الاتحاد بالسيادة الوطنية على الجزر وتسليمها لإيران . في الكويت ودبي قام أضراب طلابي شامل ، ودعت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي جهاهير الساحل إلى الامتناع عن الذهاب إلى العمل يوم ٢٩ نوفمبر، ورفض المشاركة في احتفالات المشايخ ، والتعبير بكافة الأشكال عن استنكار احتلال الجزر وسخطهم على الذين سلموها لقمة سائفة لإيران . فما كان من سلطات أبو ظبي إلا أن ردت بحملة اعتقالات واسعة ضد العناصر الوطنية شملت أكثر من ٥٠ مواطناً متهماً بتوزيع المنشور . هكذا « احتفل » الخليج بذكرى احتلال الجزر: خليج الإمراء والمشايخ باقامة اقواس النصر والخطبات الباذخة . وخليج الجماهير بالالام والمرارة والاستنكار والسخط .

